# «زيادة البنزين» تغير خط سير «سعر الفائدة»

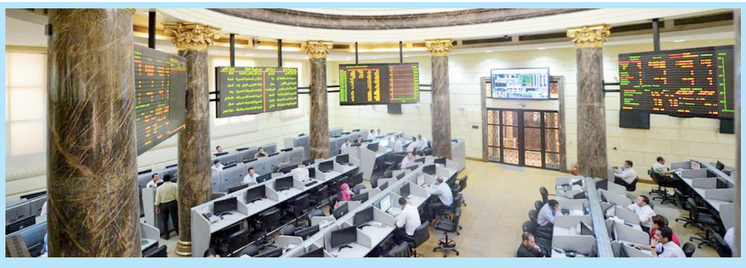

القيمة السوقية للأسهم «مضروبة»

«قرارات التحفظ» تحمى صغار المستثمرين فى البورصة

## سر تحقيق «التارجت السنوى» للاقتراض الداخلى فى 3 شهور فقط


أسسها سامح عارف عام ٢٠٠٧

البورصجية

السنة الثالثة عشرة
الاصدار الثانى - العدد ٣٧٦
الأحد
٢٦ اكتوبر ٢٠٢٥
٤ جمادي الأول ١٤٤٧
الثمن ٣جنيهات

www.alborsagia.news
http://www.alborsagia.com



itida
هيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات

«على عوف» فى حوار مع «البورصجية»:

## 185 مليار جنيه مبيعات الأدوية خلال 9 أشهر

## مصر تسطر تاريخًا جديدًا على جدران «المتحف المصرى الكبير»

## «تيار الأسعار»

## هل يصعق الكهرباء؟

## إعادة تدوير «القلاع الصناعية»

## شبكة الإنترنت العالمية «أوهن البيوت»

البورصجية
جريدة إسبوعية اقتصادية
تصدر عن شركة الماسة للصحافة والطباعة والنشر والتوزيع ش.م.م
بترخيص من المجلس الأعلى للصحافة

رئيس التحرير
نيفين ياسين

رئيس التحرير التنفيذى
عبدالقادر إسماعيل

ديسك مركزى
كريمة سلام

اخراج وتنفيذ
عصام حسنى
محمود طلعت
عبد الصبور حسن

هيئة التحرير
سحر عبدالغنى
ليلى أنور - خالد خليل
أحمد عبدالمنعم - أسامة محمد
عبدالعزيز عمر - عادل حسن
صفاء أرناؤوط - محمود نبيل
عبد الفتاح فتحي
محمد التهامى - حنان نبيل
دعاء سيد - ياسر جمعة -
محمد ربيع -حنان محمد -
منال عمر

المراجعة اللغوية
عمر عبدالعزيز

صدر العدد الأول بتاريخ
٢٣ نوفمبر ٢٠٠٨

العنوان
٦ ش - مديرية الأوقاف - الدقى - جيزة
تليفاكس: ٣٧٤٩٣٦٩٠

التجهيزات الفنية بجريدة البورصجية

«توزيع مؤسسة دار التحرير» الجمهورية

«على عوف» فى حوار مع «البورصجية»:

# 185 مليار جنيه مبيعات الأدوية خلال 9 أشهر

## استثمارات القطاع تقفز إلى 300 مليار جنيه ونستهدف 2 مليار دولار صادرات

فى ظل التحديات الاقتصادية العالمية وتذبذب الأسواق، يبرز قطاع الدواء المصرى كأحد أكثر القطاعات قدرة على الصمود والحفاظ على توازنه، مستندًا إلى سياسات داعمة من الدولة وجهود مكثفة من هيئة الدواء المصرية وشعبة الأدوية بالاتحاد العام للغرف التجارية.

ورغم ارتفاع تكاليف الإنتاج وأسعار المواد الخام المستوردة، استطاع السوق المصرى تجنّب أية أزمات فى توفير الأدوية الحيوية والمزمنة، ما يعكس متانة الصناعة الوطنية وكفاءة إدارتها.

فى هذا الحوار، يتحدث الدكتور على عوف، رئيس شعبة الأدوية باتحاد الغرف التجارية، عن واقع سوق الدواء خلال عام ٢٠٢٥، وأبرز التحديات التى يواجهها القطاع، إلى جانب رؤيته لمستقبل صناعة الدواء فى مصر خلال المرحلة المقبلة.

أجرت الحوار - رباب الشاذلي:

# الدواء المصرى يواجه العاصفة الاقتصادية بثبات وخطط لاقتحام الأسواق الإفريقية

## تحقيق الاكتفاء الذاتى من الأدوية بنسبة 91%.. وتوفير أكثر من 300 ألف فرصة عمل

**** كيف تقيّمون أداء سوق الدواء المصرى خلال عام ٢٠٢٥؟**

سوق الدواء المصرى نجح فى الحفاظ على استقراره رغم التحديات الاقتصادية، إذ سجلت مبيعات الأدوية المحلية نحو ١٨٥ مليار جنيه حتى نهاية سبتمبر ٢٠٢٥، بزيادة بلغت ١٨٪ عن العام الماضي.

جاءت هذه الزيادة نتيجة ارتفاع تكاليف الإنتاج والخامات المستوردة، لا بسبب زيادة الاستهلاك، ومع ذلك حافظ السوق على توافر الأدوية الحيوية والمزمنة دون أى نقص؛ ما يؤكد قوة الصناعة الوطنية وقدرتها على الاستمرار والإنتاج بثبات.

**** ما العوامل التى ساعدت على استقرار سوق الدواء المصري؟**

التنسيق المستمر بين هيئة الدواء المصرية وشعبة الأدوية كان له دور مباشر فى ضبط السوق وتحقيق الاستقرار، فقد وضعت الهيئة آلية تسعير متوازنة تراعى مصلحة المريض من جهة، والمصنع من جهة أخرى، وأجرت مراجعة شاملة لأسعار أكثر من ١٢٠٠ صنف دوائى تأثر بتغيرات سعر الصرف، ووافقت فقط على زيادات محدودة تراوحت بين ٧ و١٠٪، بينما رفضت زيادات غير مبررة لحوالى ٦٠٠ صنف. هذه السياسة عززت الثقة داخل السوق وحمت المستهلك من موجة تضخم فى أسعار الأدوية.

**** كيف يسهم قطاع الدواء فى دعم الاقتصاد الوطني؟**

قطاع الأدوية يُعد من الركائز الأساسية للاقتصاد المصري، إذ يمثل نحو ١,٥٪ من الناتج المحلى الإجمالي، ويوفر ما يزيد على ٣٠٠ ألف فرصة عمل مباشرة وغير مباشرة، حيث إن لدينا أكثر من ١٦٥ مصنعًا مرخصًا وأكثر من ١٥٠٠ شركة توزيع تغطى جميع المحافظات، كما يُصنع محليًا حوالى ٦٠٪ من احتياجات السوق، ما يعكس قوة الصناعة الوطنية وقدرتها على تحقيق نمو مستدام.

**** ما حجم الاستثمارات فى قطاع الدواء خلال عام ٢٠٢٥ وما التوقعات لعام ٢٠٢٦؟**

بلغت الاستثمارات فى قطاع الدواء عام ٢٠٢٥ نحو ٣٠٠ مليار جنيه، تشمل توسعات فى خطوط الإنتاج وتطوير المصانع القائمة وإنشاء مشروعات جديدة لإنتاج المواد الخام والمستحضرات الحيوية.

ومن المتوقع أن ترتفع هذه الاستثمارات إلى نحو ٤٠٠ مليار جنيه فى عام ٢٠٢٦؛ ما يعزز فرص النمو والتصدير ويضع مصر على خريطة التصنيع الدوائى العالمية.

**** هل ما زالت المصانع تواجه صعوبات فى توفير الخامات؟**

نعم، هناك تحديات تتعلق بتقلبات أسعار العملات وصعوبة فتح الاعتمادات فى فترات معينة، لكن بفضل التنسيق مع البنك المركزى ووزارة المالية تم تجاوز جزء كبير من تلك العقبات، كما بدأت بعض الشركات فى توطين إنتاج المواد الخام كمرحلة أولى، وهى خطوة استراتيجية لتعزيز استقلال الصناعة الوطنية.

**** كيف ترون مستقبل صادرات الدواء المصرية؟**

لدينا طموح كبير فى ملف التصدير، فقد ارتفعت الصادرات خلال عام ٢٠٢٥ بنسبة ١٢٪ لتصل إلى نحو ٩٦٠ مليون دولار، رغم ارتفاع تكاليف الشحن العالمية.

وتركّز خطتنا الحالية على التوسع فى الأسواق الإفريقية والعربية باعتبارها الامتداد الطبيعى للصناعة المصرية، مع فتح مكاتب تمثيل تجارى فى كينيا ونيجيريا وتنزانيا، وتعزيز وجودنا فى الأسواق السودانية والليبية والخليجية.

**** ما أبرز الخطوات التى تتخذها الشعبة لزيادة الصادرات؟**

نعمل بالتنسيق مع هيئة تنمية الصادرات وهيئة الدواء المصرية على تنفيذ خطة متكاملة تشمل تبسيط إجراءات التسجيل فى الدول الإفريقية، وتخصيص خطوط شحن للأدوية عبر موانئ الإسكندرية والعين السخنة، كما نخطط لإنشاء مراكز لوجستية لتخزين وتوزيع الدواء داخل القارة، ما يسهم فى تقليل تكلفة النقل وزمن التسليم ويعزز تنافسية المنتج المصري.

**** هل يمكن أن تصبح مصر مركزًا إقليميًا لتصنيع وتصدير الدواء؟**

بكل تأكيد، فمصر تمتلك كل المقومات: بنية تحتية متطورة، كوادر بشرية مؤهلة، ومصانع حديثة إلى جانب إرادة سياسية داعمة، ما نحتاجه فقط هو الاستمرار فى دعم التصدير وفتح أسواق جديدة.

هدفنا الوصول بحجم الصادرات إلى ٢ مليار دولار خلال ثلاث سنوات، وهو هدف واقعى فى ظل الزخم الحالي.

**** كيف تعاملت هيئة الدواء مع طلبات رفع الأسعار؟**

الهيئة اتبعت سياسة متوازنة، حيث وافقت فقط على زيادات محدودة تتراوح بين ٧ و١٠٪ للأصناف التى ارتفعت تكاليف إنتاجها بشكل حاد، بينما رفضت مئات الطلبات الأخرى لغياب المبررات. هذا الموقف عزز الثقة بين الدولة والمجتمع الصيدلى وساهم فى استقرار السوق.

**** مصر حققت ٩١٪ من الاكتفاء الذاتى من الدواء.. ما دلالات هذا الإنجاز؟**

هذا إنجاز حقيقى يعكس نجاح الدولة فى توطين صناعة الدواء وتقليل الاعتماد على الاستيراد، أغلب الأدوية المتداولة فى السوق أصبحت محلية الصنع، ونعمل حاليًا على سد النسبة المتبقية من خلال التوسع فى إنتاج المستحضرات الاستراتيجية مثل: مشتقات الدم، الأنسولين، الهرمونات، وأدوية الأورام.

**** كيف تقيّمون مبادرة سحب الأدوية منتهية الصلاحية؟**

المبادرة خطوة قومية مهمة، لكنها تحتاج إلى إدارة عادلة؛ فالصيدليات ليست المسؤولة وحدها عن تراكم الأدوية المنتهية، بل يجب أن تتحمل الشركات المنتجة جزءًا من المسؤولية عبر سحب تلك الأدوية دون شروط، حماية لصحة المواطن ومنعًا لإعادة تدويرها بطرق غير شرعية.

**** ما أبرز التحديات التى تعرقل تطبيق المنظومة الجديدة؟**

أبرز العقبات تتمثل فى نقص السيولة، فشركات الدواء تواجه التزامات ضخمة منها ديون بقيمة ١٢ مليار جنيه نتيجة إفلاس شركة توزيع كبرى، وديون على هيئة الشراء الموحد تبلغ ٤٢ مليار جنيه تم الاتفاق على جدولتها، إضافة إلى فروق سعر صرف تتجاوز ٢٠ مليار جنيه. لذلك نطالب بدراسة تمويلية قبل بدء التنفيذ.

**** هل الصناعة جاهزة تكنولوجيًا لتطبيق المنظومة؟**

ليست جاهزة بعد؛ فحوالى ٤٠٪ من الصيدليات فى القرى والمناطق الريفية لا تمتلك أجهزة كمبيوتر أو إنترنت ثابت، كما أن سرعة الشبكة لا تسمح بتطبيق نظام يعتمد كليًا على التقنية. لذا يجب تطوير البنية التكنولوجية قبل فرض أى التزامات مكلفة.

**** ما آخر مستجدات أزمة نواقص الأدوية فى السوق المصري؟**

الوضع تحسن كثيرًا مقارنة بعام ٢٠٢٤، إذ انخفض عدد النواقص من نحو ٣ آلاف صنف إلى ٢٠٠ فقط، وهو معدل طبيعى عالميًا. بعض الأدوية المستوردة ما زالت تواجه أزمة بسبب التسعير الجبرى الذى لا يغطى التكلفة الحقيقية، ما تسبب فى ظهور سوق سوداء بأسعار مرتفعة جدًا.

**** ما خطط مصر المستقبلية لتوسيع صادرات الدواء؟**

مصر اليوم تحتل موقعًا متقدمًا فى صناعة الدواء بالشرق الأوسط وأفريقيا. بدأنا منذ أكتوبر ٢٠٢٤ إنتاج أدوية الأورام داخل مدينة الدواء بالتعاون مع شركات عالمية، وسنبدأ إنتاج الأنسولين محليًا بنهاية العام، بما يضمن تغطية ١٠٠٪ من احتياجات السوق المحلي، كما نستعد لتصدير مشتقات الدم بحلول ٢٠٢٦، لنصبح ضمن أربع دول فقط فى العالم تنتجها وفق معايير الجودة العالمية.

**** إلى أى مدى يمكن للقطاع جذب استثمارات جديدة؟**

القطاع بطبيعته جاذب، لكنه بحاجة إلى حوافز عملية، مثل تسريع تسجيل الأدوية، وحماية الصناعة من الإغراق، وتطوير التحول الرقمى فى التسعير والمراقبة، لدينا استثمارات جديدة متوقعة تتجاوز ١,٥ مليار دولار خلال العامين المقبلين فى مشروعات توطين أدوية الأورام والأنسولين والهرمونات، ما يعكس ثقة المستثمرين فى السوق المصري.

# إنتاج أدوية الأورام والأنسولين محليًا.. والنواقص تراجعت من 3 آلاف إلى 200 صنف

رغم قرار الحكومة بتأجيل الزيادة..

# «تيار الأسعار» هل يصعق الكهرباء؟

كتب - كريم عاطف

تشهد الساحة الاقتصادية فى مصر حالة من الترقب، بعد إعلان الحكومة مؤخرا عن زيادة أسعار المحروقات «البنزين والسولار»، وهى خطوة لها تأثيرات مباشرة وغير مباشرة على مختلف القطاعات، ومنها قطاع الكهرباء.

وبالرغم من أن مجلس الوزراء ووزارة الكهرباء، قد أعلنا تأجيل تطبيق أى زيادات جديدة فى أسعار الكهرباء حتى بداية العام القادم، مراعاة للظروف الاقتصادية التى يمر بها المواطنون، وضمن توجهات الدولة لتخفيف الأعباء على محدودى ومتوسطى الدخل، جاءت زيادة أسعار المحروقات لتغير المشهد من جديد.

فكان قد الدكتور مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء، خلال سبتمبر الماضي، إنه لا توجد أى نية حالية لزيادة أسعار الكهرباء خلال هذه الفترة، مؤكدا أن مراجعة الأسعار تتم وفق دراسة دقيقة لضمان حماية مصالح المواطنين واستقرار السوق، مؤضحا أن أى قرار بشأن رفع أسعار الكهرباء يدرس بمنظور شامل يأخذ فى الاعتبار تأثيره على معدلات التضخم والأوضاع الاقتصادية للمواطنين.

لكن هذا التأجيل لا يلغى المخاوف المتزايدة من أن تؤدى الزيادة الأخيرة فى أسعار الوقود إلى ضغوط إضافية على قطاع الكهرباء، الذى يعتمد جزئيا على مصادر طاقة تقليدية مثل الغاز والمازوت فى تشغيل بعض المحطات.

وهو ما يفتح باب التساؤل حول ما إذا كانت الوزارة ستظل متمسكة بقرارها بعدم الرفع حتى بداية العام، أم أن المتغيرات الاقتصادية الجديدة قد تدفعها إلى مراجعة قراراتها.

مع العلم أن آخر زيادة لشرائح الكهرباء كانت فى أغسطس ٢٠٢٤، حيث ارتفعت الأسعار بنسبة تصل إلى ٥٠٪ لبعض الشرائح، خاصة فى استهلاك أكثر من ٦٥٠ أو ١,٠٠٠ ك.و.س، وأصدر وقتها جهاز تنظيم مرفق الكهرباء وحماية المستهلك أسعار شرائح الكهرباء الجديدة التى تطبق حتى الان، ولكن بعد هذه الزيادة بلغ نصيب الفرد المصرى الواحد فى الدعم المقدم للطاقة نحو ١٥٧ جنيه، وذلك بعدما أكد وزير الكهرباء والطاقة المتجددة المهندس محمود عصمت أن دعم الكهرباء يقارب ١٧٠ مليار جنيه، على عدد المواطنين المصريين والذى يقدر نحو ١٠٨ مليون نسمة.

وفى هذا السياق وللرد على التساؤل قال الدكتور حافظ سلماوى الرئيس الأسبق لجهاز تنظيم مرفق الكهرباء، إن لجنة التسعير التلقائى للمنتجات البترولية، التى تم تشكيلها بقرار من رئيس مجلس الوزراء عام ٢٠١٩، لا تملك صلاحية تعديل أسعار الوقود المخصص لمحطات الكهرباء، سواء كان غاز طبيعى أو مازوت.

وأوضح سلماوى فى تصريحات خاصة لـ «البورصجية»، أن أسعار الغاز الطبيعى والمازوت الموردة لمحطات إنتاج الكهرباء لم تشهد أى زيادات خلال الفترة الماضية، على الرغم من القرارات الأخيرة برفع أسعار الوقود الموجه للقطاعات الأخرى.

وأشار الرئيس الأسبق لجهاز تنظيم مرفق الكهرباء، فأنه بالرغم من عدم زيادة الأسعار إلى أن هناك تحدى حقيقى يتمثل فى ارتفاع أسعار إنتاج الكهرباء بشكل عام، نتيجة ارتفاع تكلفة الدعم، وذلك لأن مصر تستورد قرابة ثلث احتياجاتها من الغاز الطبيعي، والذى يعد المصدر الأساسى لتوليد الكهرباء محليا.

وأضاف سلماوى أن تكلفة الوقود تمثل ما بين ٤٠٪ إلى ٥٠٪ من إجمالى تكلفة إنتاج الكهرباء للاستهلاك المنزلي، مما يضع ضغط كبير على موازنة الدولة، ويزيد من حجم الدعم الذى تتحمله الحكومة.

وشدد سلماوى فى الوقت نفسه على أن اتخاذ قرار بزيادة أسعار الكهرباء لا يعتمد فقط على العوامل الاقتصادية، بل يرتبط أيضا بقرارات سياسية تأخذ فى الاعتبار الأوضاع الاجتماعية ومدى قدرة المواطنين على تحمل الأعباء.

وأكد سلماوى على أن الدولة ما زالت توازن بين الحفاظ على استقرار الأسعار وتخفيف العبء عن الموازنة العامة، مضيفا أن أى تحرك فى أسعار الكهرباء مستقبلا سيخضع لتقييم شامل على كافة المستويات.

أما الدكتور محمد السبكى الرئيس السابق لهيئة الطاقة الجديدة والمتجددة، فأكد أن أسعار الكهرباء لن تشهد أى زيادات فى المستقبل القريب، رغم قرارات الحكومة الأخيرة برفع أسعار بعض أنواع المحروقات.

وأوضح السبكى فى تصريح خاص لـ» البورصجية «، أن تأثر أسعار الكهرباء لا يرتبط بأسعار البنزين أو السولار، بل يتوقف بشكل رئيسى على أسعار الغاز الطبيعى المستخدم فى تشغيل محطات توليد الكهرباء، وهو ما لم يشهد أى تغيير حتى الان.

وأشار السبكى إلى أن الحكومة ملتزمة حتى الان بقرارها المعلن بشأن تأجيل أى زيادات فى أسعار الكهرباء حتى بداية العام المالى الجديد، موضحا أن الاستقرار فى سعر الغاز الطبيعى يعد عاملا حاسما فى الحفاظ على تسعيرة الكهرباء الحالية، نظرا لاعتماد معظم محطات التوليد على هذا المصدر فى تغطية احتياجات الشبكة القومية.

وأضاف السبكى أن من المتوقع استمرار هذا التوجه حتى منتصف عام ٢٠٢٦، طالما لم تطرأ تغييرات جوهرية على أسعار الغاز أو تكلفة استيراده، كما أن سياسة تسعير الكهرباء تخضع لمعادلات دقيقة تأخذ فى الاعتبار الأعباء الاقتصادية على الدولة والمواطن.

## محللون يكتشفون سر الفجوة مع «العادلة» بعد أزمة «السويدى»..

# القيمة السوقية للأسهم «مضروبة»

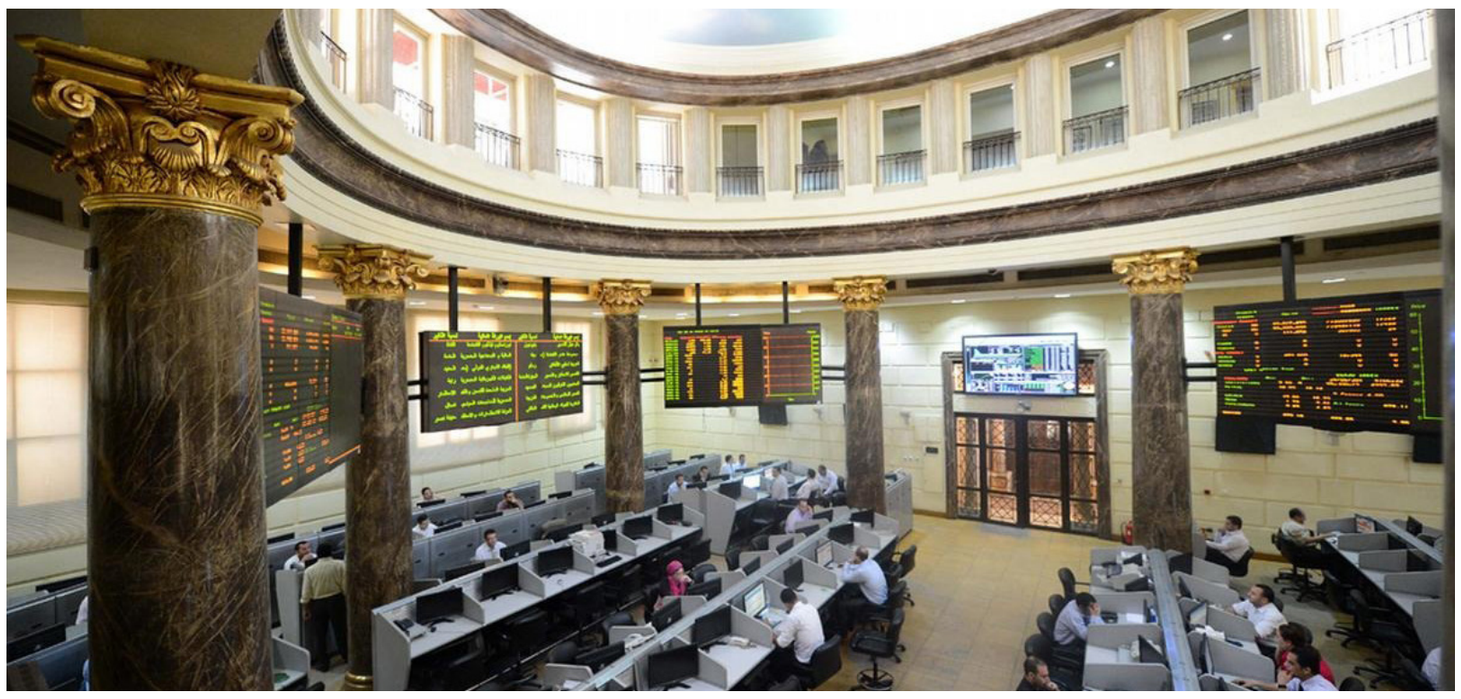

**كتبت- حنان محمد:**

ظاهرة تداول الأسهم بقيم سوقية أدنى بكثير من قيمتها العادلة تعد إحدى أبرز المفارقات التى نشاهدها فى أسواق المال بصفة عامة وفى البورصة المصرية على وجه الخصوص هذه الفجوة تمثل نقطة محورية للمستثمرين نظرا لما تحمله من فرص ومخاطر متضاربة.

فالقيمة العادلة للسهم هى التقدير المنطقى والموضوعى لقيمة الشركة الحقيقية اعتمادا على أسس متينة تشمل أصول الشركة الملموسة وغير الملموسة والتدفقات النقدية المتوقعة ومعدلات النمو المستقبلية والمقارنات مع الشركات المناظرة لها فى القطاع. أما القيمة السوقية فهى مجرد تعبير عن توازن العرض والطلب اللحظى على شاشة التداول، وهو ما يجعلها عرضة للتقلبات المتأثرة بعوامل نفسية ومعلوماتية واقتصادية قصيرة الأجل.

وأستعرض خبراء سوق المال لـ«البورصجية» العوامل التى ينتج عنها الفجوة بين القيمة العادلة والسوقية للأسهم فى البورصة ودور الرقابة المالية فى حماية حقوق المستثمرين وتعزيز نزاهة السوق، فى حال تقديم عروض استحواذ لشركات بالبورصة بأسعار أدنى من القيمة العادلة لهذه الشركات.

وقال محمد سعيد خبير سوق المال أن الفجوة السعرية بين القيمة العادلة والسوقية جاءت نتيجة لعوامل متعددة فمن الناحية الاقتصادية الكلية قد تؤدى تقلبات أسعار الصرف أو التغيرات فى الظروف الجيوسياسية إلى حالة من عدم اليقين تدفع المستثمرين نحو البيع بأسعار منخفضة وتسييل مراكزهم،وعلى مستوى السوق فقد يتسبب ضعف السيولة فى سهم معين أو نقص المعلومات المتاحة حول أداء الشركة أو سيطرة المشاعر السلبية فى تداول الأسهم بأقل من قيمتها الحقيقية.

وأضاف أنه قد تلعب العوامل الخاصة بالشركة دورًا فى ذلك مثل وجود بعض التحديات فى الحوكمة أو شفافية الإفصاحات أو حتى مخاطر تشغيلية محددة ،ومع ذلك فإن هذا التفاوت قد يمثل فرصة استثمارية ، إذا كان الانخفاض فى السعر ناتجًا عن عوامل مؤقتة لا تمس جوهر أداء الشركة أو سلامة مركزها المالي، أما إذا كان التقييم المتدنى يعكس مشكلات هيكلية أو مخاطر كامنة وجوهرية فإن ذلك يتحول إلى فخ قيمى يجب تجنبه.

وأشار إلى أنه يعد قرار الهيئة العامة للرقابة المالية الاثنين الماضى برفض عرض استحواذ قدمته شركة ساجاس للاستثمار الإماراتية على أسهم شركة السويدى إليكتريك مثالا حيًا وواضحًا على هذه الظاهرة ودور الجهات التنظيمية فى معالجتها حيث رفضت الهيئة العرض النقدى الذى كان لا يقل عن ٦٥ جنيها للسهم الواحد،معتبرة العرض متدنيا جدًا مقارنة بالقيمة العادلة المستحقة لسهم السويدى إليكتريك.

ورأى أن هذا القرار الرقابى يعكس أهمية قصوى فى حماية حقوق المستثمرين وتعزيز نزاهة السوق. فهو يؤكد أن الهدف من الإشراف ليس فقط ضمان الامتثال الشكلى للقواعد بل يمتد إلى الحفاظ على القيمة الجوهرية للشركات المدرجة ،ومنع الصفقات التى قد تستغل التقييمات المتدنية لتحقيق مكاسب غير عادلة على حساب المساهمين خصوصا صغارهم.

وأضاف أنه يسلط الضوء على أن الشركات الكبيرة ذات الأساسيات القوية والمركز التنافسى المتميز مثل السويدى إليكتريك التى تعد رائدة فى قطاع صناعة الكابلات والطاقة بمنطقة الشرق الأوسط قد تظل أسهمها متداولة بأقل من قيمتها الحقيقية فى ظل ظروف معينة مما يجعلها عرضة لمثل هذه العروض.

ورأى أن التعامل مع الأسهم المتداولة بأقل من قيمتها العادلة يتطلب للمستثمر الذكى منهجية تحليلية دقيقة فيجب أولا إجراء تحليل أساسى شامل للشركة يتجاوز مجرد متابعة السعر السوقى ويشمل تقييم الأصول والأرباح والتدفقات النقدية ومعدلات النمو التاريخية والمستقبلية، كما ينبغى استخدام أدوات التقييم المالى المختلفة مثل نموذج التدفقات النقدية المخصومة ومضاعفات الربحية والقيمة الدفترية ومقارنات القطاع لتحديد القيمة العادلة التقديرية.

وأشار إلى ان رفض هيئة الرقابة المالية لعرض الاستحواذ على السويدى إلكتريك يعتبر محطة هامة تؤكد على حيوية الدور الرقابى فى الحفاظ على عدالة السوق وحماية مصالح المستثمرين، كما يقدم هذا درسا عمليا للمستثمرين بضرورة التعمق فى التحليل وعدم الانجرار وراء تقلبات السوق قصيرة الأجل والتركيز على القيمة الجوهرية للشركات كقاعدة أساسية لاتخاذ القرارات الاستثمارية السليمة.

وتساءل أحمد عبدالفتاح خبير سوق المال، هل أسعار الأسهم فى البورصة المصرية تعبر فعلًا عن قيمها الحقيقية؟ فقد ظهر مثال واضح على هذه المشكلة عندما حاولت شركة إماراتية أن تستحوذ على «السويدى إليكتريك»، لكن الهيئة العامة للرقابة المالية رفضت العرض لأن السعر المقترح كان أقل من القيمة العادلة للسهم وهذا يؤكد إن أسعار كثير من الأسهم فى البورصة لا تعبر بدقة عن القيمة الحقيقية للشركات، سواء بسبب ضعف السيولة، أو عزوف المستثمرين الأجانب، أو حتى بسبب تقييمات متدنية مبنية على حالة السوق العامة، بعيدا عن أداء الشركات نفسها بناء على أصول الشركة، أرباحها المستقبلية، وتدفقاتها النقدية.

وأشار إلى أن شركة السويدى إليكتريك تأسست فى مصر سنة ١٩٣٨، وبدأت كشركة تصنيع محلى للأسلاك والكابلات، ثم تطورت لتصبح مزودا لحلول البنية التحتية، وتتعامل مع أكثر من ٣٠ منشأة إنتاج فى حوالى ١٤ دولة، وتصدر منتجاتها إلى أكثر من ١١٠ دولة ، وقد تم تصنيفها ضمن قائمة أكبر الشركات المدرجة فى مصر بفضل مبيعاتها الدولية وحجمها.

ورأى أن هذا النوع من الشركات لديه قيمة فعلية وبعد استراتيجى فالانتشار الدولى يعنى أنها ليست محصورة بالسوق المحلى فقط، وهذا يقلّل بعض المخاطر الخاصة بالسوق المحلي

وأكد أن شركات بهذا الحجم قد يكون سعر سهمها فى البورصة أقل من "القيمة الحقيقية" لها وهنا يبرز دور الرقابة فى رفضها العرض المقدم للاستحواذ على الشركة باقل من قيمته العادلة لحماية المساهمين مشيرا إلى أن هذا موقف إيجابى لأنه يحافظ على حقوق المساهمين والمستثمرين.

## صعدت بمؤشر الأسهم الصغيرة والمتوسطة 45%..

# «قرارات التحفظ» تحمى صغار المستثمرين فى البورصة

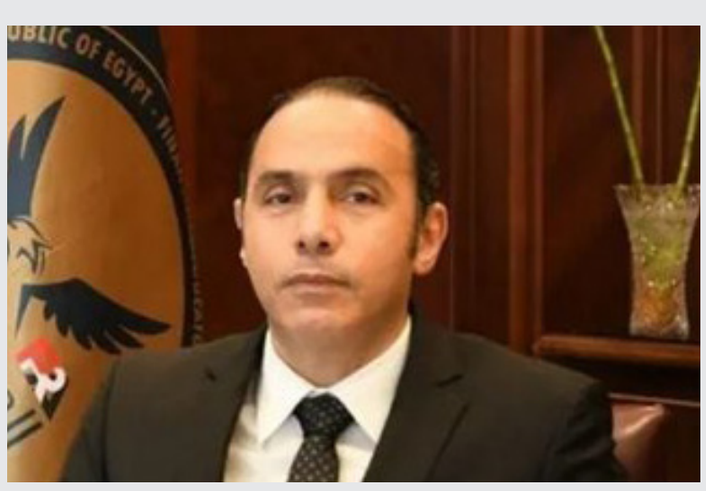

**كتب- طه نبيل**

تعمل الهيئة العامة للرقابة المالية برئاسة الدكتور محمد فريد، بالتعاون مع إدارة البورصة المصرية برئاسة الدكتور إسلام عزام، على إعادة الانضباط للسوق وحماية صغار المستثمرين من أى ممارسات مخالفة، من خلال قرارات رقابية صارمة تستهدف تدعيم مبادئ الشفافية والنزاهة فى التداول.

وأعلنت الهيئة العامة للرقابة المالية لأول مرة فى تاريخ السوق المصرى عن كشف أسماء المتلاعبين، بعد صدور أحكام قضائية نهائية ضد ١٣ شخصًا ارتكبوا مخالفات جسيمة بإجمالى غرامات بلغت نحو ٤١ مليون جنيه، فى خطوة غير مسبوقة تعزز الشفافية وتردع أى محاولات للإضرار بالسوق.

وأعلنت البورصة المصرية عن صدور قرار بالتحفظ على أموال وممتلكات ٤٧ شخصًا ومنعهم من التصرف فيها، فى إطار دورها الرقابى لحماية حقوق المستثمرين وضمان الالتزام الكامل بالقواعد القانونية المنظمة للتداول.

ورغم بعض المخاوف من تأثير تلك القرارات على أداء السوق، فإن مؤشرات البورصة المصرية واصلت الصعود، خاصة مؤشر الأسهم الصغيرة والمتوسطة EGX٧٠EWI الذى سجل ارتفاعًا بنسبة ٤٦٪ منذ بداية العام .

وفى هذا السياق، استطلعت البورصجية آراء خبراء سوق المال حول انعكاسات هذه القرارات على أداء البورصة ومستوى ثقة المستثمرين.

### تعزيز الثقة

قال محمد عبد الهادي، خبير أسواق المال ومدير شركة وثيقة لتداول الأوراق المالية، إن البورصة المصرية أظهرت قدرة قوية على امتصاص الصدمات ومواصلة الصعود رغم القرارات الصادرة مؤخرًا بشأن التحفظ على أموال بعض المتعاملين.

وأوضح أن هذه الإجراءات لم تؤثر سلبًا على السوق كما توقع البعض، بل عززت من ثقة المستثمرين، مؤكدًا أن الشفافية والرقابة الواضحة تمنح المتعاملين شعورًا بالأمان على أموالهم واستثماراتهم.

وأضاف عبد الهادى أن قرارات التحفظ الأخيرة أعادت الانضباط داخل السوق، وأن الأداء الإيجابى للأسهم خلال الأيام الماضية يعكس تفاعل السوق مع هذه الإجراءات.

ولفت إلى أن استمرار ارتفاع مؤشر الأسهم الصغيرة والمتوسطة يعود أيضًا إلى مجموعة من الأخبار الإيجابية، أبرزها رفض عروض الاستحواذ غير الجاذبة على عدد من الشركات الكبرى، وهو ما يعكس وعى المساهمين وحرص الإدارات على حماية القيم العادلة للأسهم.

واستشهد برفض شركة راية لخدمات الاتصالات العرض المقدم من راية القابضة للاستثمارات المالية للاستحواذ على كامل أسهمها، بدعوى أن السعر المقترح لا يعكس القيمة الحقيقية للشركة، إضافة إلى رفض عروض مماثلة مثل عرض شركة «سيرا للتعليم» لشراء شركة القاهرة للخدمات التعليمية، ورفض عرض «ساجاس للاستثمار» للاستحواذ على شركة السويدى إليكتريك، ما يعكس وعيًا متزايدًا فى السوق.

وأكد أن هذه التطورات توضح أن الأسهم المصرية ما زالت تتداول بأقل من قيمتها الحقيقية، وأن السوق يتجه تدريجيًا نحو تقييمات عادلة تزيد من جاذبيته أمام المستثمرين المحليين والأجانب.

وأشار إلى أن عودة المستثمرين الأفراد بقوة للسوق تعكس بحثهم عن عائد أفضل، خاصة فى ظل ارتفاع أسعار العقارات والذهب، بينما تظل الأسهم المصرية أكثر جذبًا .

وأوضح أن فى ضوء اتجاه البنك المركزى نحو خفض أسعار الفائدة فإن ذلك شجع المستثمرين على ضخ السيولة فى البورصة، لا سيما فى قطاعات تحقق توزيعات أرباح مرتفعة مثل الأغذية والمشروبات والتبغ، مشيرًا إلى أن شركات المطاحن أصبحت محط أنظار المستثمرين بفضل توزيعات أرباحها الجاذبة التى تتراوح بين ٢٥ و٣٠٪، متفوقة على العائد البنكي.

### لا تأثير سلبى على السوق

وقالت دعاء زيدان، خبيرة أسواق المال، إن القرارات الرقابية الأخيرة لم تؤثر على أداء السوق كما كان يُعتقد، موضحة أن البورصة تضم شركات جيدة ذات ملاءة مالية قوية ونتائج أعمال إيجابية، وهو ما يدعم استمرار الاتجاه الصاعد للبورصة .

وأضافت زيدان أن مؤشر الأسهم الصغيرة والمتوسطة اقترب من مستهدفه الفنى عند ١٢ ألف نقطة، مدعومًا بنشاط واضح فى أسهم قطاعات المطاحن والأسمنت، والتى شهدت طفرات سعرية بفضل توزيعات الأرباح الجاذبة للشركات، إلى جانب توقعات بزيادة الطلب على الأسمنت مع إعادة إعمار غزة.

### رسالة حازمة للمتلاعبين

وأكد أحمد عبد الفتاح، خبير أسواق المال، أن قرارات التحفظ الأخيرة التى أصدرتها الهيئة العامة للرقابة المالية بعثت برسالة قوية للسوق بأن أى محاولات للتلاعب أو الإضرار بالمستثمرين لن تمر دون عقاب.

وأوضح أن القرارات الأخيرة تتعلق بأسهم محددة ، مشيرًا إلى أن الهيئة استهدفت مجموعة من المتلاعبين الذين مارسوا تحركات غير قانونية لصالح السهم، وهو ما يعكس المتابعة الدقيقة من الجهات الرقابية.

وأضاف أن تلك الإجراءات تؤكد أن الهيئة تراقب حركة الأموال والتصرفات داخل السوق بدقة عالية، وأنها تتدخل فورًا عند رصد أى مخالفات.

وأشار عبد الفتاح إلى أن السوق المصرى يسير فى اتجاه صاعد متزن، مدعومًا بثقة المستثمرين فى جدية الرقابة، موضحًا أن الإجراءات الأخيرة بعثت برسالة طمأنينة قوية للمتعاملين وشجعت على استمرار تدفق السيولة.

ولفت إلى أن أسهم المضاربات ستظل جزءًا طبيعيًا من السوق طالما أن الأفراد يسيطرون على النسبة الأكبر من التداولات اليومية، والتى تصل إلى نحو ٨٠٪، مشددًا على أن وجود رقابة حقيقية يحدّ من أى ممارسات ضارة.

## الغرب يبحث عن بدائل..

# صراع «أمريكى - صينى» على كنوز المعادن النادرة

**كتب- محمود نبيل:**

تتخذ كل من الولايات المتحدة الأمريكية والصين خطوات وإجراءات متبادلة فى معركة اقتصادية جديدة بطلتها «المعادن النادرة»، إذ يسعى الرئيس الأمريكى دونالد ترامب للتوصل إلى اتفاق مع بكين يسمح باستمرار تدفقها إلى الأسواق والصناعات المختلفة فى الولايات المتحدة، فيما تواجه بكين ذلك بإجراءات تحمل فى طياتها تهديدات واضحة بإمكانية منع هذه التدفقات، والتى تعتمد عليها الصناعات التقنية فى الولايات المتحدة بشكل رئيسي.

وتُعدّ الصين نحو ٦٠٪ من المعادن الأرضية النادرة فى العالم، وتعالج نحو ٩٠٪ منها، وهو ما يجعلها موردًا رئيسيًا لهذه الأنواع فى العالم، وأعلنت الصين، فى أكتوبر الجاري، عن قيود جديدة على وصول الأجانب إلى مغناطيسات الأرض النادرة والمعادن المكررة والسبائك اللازمة لصنعها بسبب مخاوف تتعلق بالأمن القومي.

وأدت قيود التصدير الصينية إلى تصعيد الرئيس الأمريكى دونالد ترامب تهديده بفرض رسوم جمركية بنسبة ١٠٠٪ على بكين. وبينما خففت واشنطن من حدة المواجهة منذ ذلك الحين، يواجه كبار المسؤولين الأمريكيين عواقب حظر بكين على المعادن الأساسية.

وجعل ترامب الاستحواذ على المعادن الأرضية النادرة، التى تستخدم فى تصنيع منتجات تشمل المحركات والفرامل وأشباه الموصلات والطائرات المقاتلة، محورًا أساسيًا فى استراتيجيته للسياسة الخارجية الأمريكية.

وأكدت كل من إدارة ترامب وإدارة بايدن أن زيادة الوصول إلى الدول الغنية بالمعادن سيكون عاملًا أساسيًا فى تقليل الاعتماد على الصين وتعزيز سلاسل التوريد العالمية.



وأثارت الإجراءات الصينية قلقًا لدى الاتحاد الأوروبى وحلفائه فى مجموعة السبع على الفور بشأن أمن سلسلة التوريد لتقنيات تتراوح من المركبات الكهربائية وتوربينات الرياح، إلى طائرات F- ٣٥ المقاتلة والسفن الحربية.

وقال وزير الخزانة الأمريكى سكوت بيسنت: «أظهرت تصرفات الصين مجددًا خطورة الاعتماد عليها، وعلى المعادن النادرة، بل على أى شيء آخر»، وأضاف: «إذا أرادت الصين أن تكون شريكًا غير موثوق به للعالم، فسيتعين على العالم فك الارتباط. العالم لا يريد فك الارتباط».

وفى مقابلة مع صحيفة «بوليتيكو»، قال وزير الطاقة والموارد الطبيعية الكندى تيم هودجسون، إن وزراء مجموعة السبع يبذلون قصارى جهدهم «ويحاولون اتخاذ أكبر عدد ممكن من الخطوات الملموسة لإيجاد بدائل للمعادن الحيوية التى تم فرض قيود على تصديرها».

وترى صحيفة «نيويورك تايمز» الأمريكية أن الاتفاق الذى توصل إليه الرئيس الأمريكى مع أستراليا، منتصف الأسبوع الماضي، بشأن الوصول إلى المعادن الأرضية النادرة فى البلاد، يشير إلى سعى الولايات المتحدة للحصول على مصادر جديدة للموارد الحيوية، بعد القيود الصارمة التى فرضتها الصين على إمداداتها.

وشكل هدف الوصول إلى المعادن الأساسية محورًا رئيسيًا فى مختلف جوانب استراتيجيته فى السياسة الخارجية، بما فى ذلك نهج ترامب تجاه الحرب فى أوكرانيا واستراتيجيته تجاه أفريقيا. فى الشهر الماضي، تعهدت الحكومة الأمريكية باستثمار ٧٥ مليون دولار فى احتياطيات أوكرانيا المعدنية، وهو ما اعتبرته كييف وسيلة لكسب الدعم الأمريكى لجهودها فى الدفاع عن نفسها ضد روسيا.

## تعديل توقعات المصرفيين لاجتماع المركزى المقبل..

# «زيادة البنزين» تغير خط سير «سعر الفائدة»

**كتبت- منال عمر:**

عدل عدد من المصرفيين توقعاتهم بشأن اتجاه البنك المركزى المصرى فى اجتماعه المقبل، مرجحين أن يتجه إلى تثبيت سعر الفائدة بدلًا من خفضها، بعد الزيادة الأخيرة فى أسعار الوقود.

وأرجع المصرفيون هذا التغير إلى الحاجة لقياس تأثير ارتفاع أسعار البنزين والسولار على معدلات التضخم قبل اتخاذ قرار جديد بشأن الفائدة، مشيرين إلى أن المركزى قد يُقدم على الخفض فى الاجتماع الأخير من ٢٠٢٥ حال استقرار معدلات التضخم.

وكانت التوقعات السابقة تشير إلى احتمال خفض الفائدة بنسبة تتراوح بين ١٪ و٢٪، مدعومة بتراجع التضخم وانخفاض أسعار النفط عالميًا، قبل أن تعلن وزارة البترول صباح يوم الجمعة رفع أسعار البنزين والسولار للمرة الثانية خلال العام الجارى بزيادة قدرها جنيهين للتر الواحد.

ومن المقرر أن يعقد البنك المركزى المصرى اجتماعه السابع فى ٢٠٢٥ يوم ٢٠ نوفمبر المقبل، لمراجعة أسعار الفائدة، وذلك بعد أن خفضها بنسبة ١٪ فى اجتماعه الأخير لتصل إلى ٢١٪ للإيداع و٢٢٪ للإقراض.

### التضخم تحت المراقبة

قال محمود نجلة، المدير التنفيذى لأسواق النقد والدخل الثابت بشركة الأهلى للاستثمارات المالية، إن تثبيت سعر الفائدة هو السيناريو الأقرب، لإتاحة الوقت الكافى لقياس أثر الزيادة فى أسعار السولار والبنزين على التضخم.

وأضاف أن تأثير الزيادات الأخيرة لن يظهر بوضوح إلا فى بيانات معدل التضخم لشهر نوفمبر، ما يدفع المركزى للتريث فى اتخاذ أى قرار بخفض الفائدة.

وكان معدل التضخم فى المدن المصرية قد تباطأ للشهر الثالث على التوالي، مسجلًا ١١,٧٪ فى سبتمبر مقارنة بـ١٢٪ فى أغسطس، بحسب بيانات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء.

### سياسة نقدية مرنة

من جانبه، قال محمد عبد العال الخبير المصرفي، إن التوقعات تميل إلى تثبيت أسعار الفائدة فى الاجتماع المقبل كإجراء احترازى لتفادى أى موجة تضخمية ناتجة عن رفع أسعار المحروقات.

ورغم ذلك، لم يستبعد عبد العال اتجاه البنك المركزى إلى استئناف سياسة خفض الفائدة، مرجحًا تقليصها بنسبة ١,٥٪ فى اجتماع نوفمبر، ثم خفضًا مماثلًا فى آخر اجتماع خلال العام.

وأوضح أن تأثير رفع أسعار البنزين والسولار على التضخم قد يكون محدودًا، نظرًا لانخفاض أسعار الخضروات وتحسن أداء الجنيه أمام الدولار، ما قد يُبقى المعدلات ضمن المستهدفات.

وكان البنك المركزى قد خفض توقعاته لمعدل التضخم السنوى إلى ١٤٪ بدلًا من ١٥-١٦٪ خلال العام الحالي.

أكد مسؤول فى قطاع الخزانة بأحد البنوك أن البنك المركزى من المرجح أن يفضل تثبيت الفائدة فى نوفمبر حتى تتضح تداعيات رفع أسعار المحروقات.

وأشار إلى أن زيادة طفيفة فى معدل التضخم قد تحدث، لكن العائد الحقيقى المرتفع على الجنيه المصرى قد يسمح ببدء دورة جديدة من خفض الفائدة فى اجتماع ديسمبر المقبل.

# «هشام عز العرب» يحصل على أعلى تكريم من «جلوبال فاينانس»

أعلنت مجلة جلوبال فاينانس منح هشام عز العرب، الرئيس التنفيذى وعضو مجلس إدارة البنك التجارى الدولى (CIB) مصر، جائزة الإنجاز مدى الحياة المرموقة، وهى أعلى تكريم فردى تمنحه المجلة.

وقال جوزيف د. جيارابوتو، مؤسس ومدير تحرير مجلة جلوبال فاينانس، وفق ما هو منشور على موقعها الإلكتروني، «لقد كان لقيادة هشام عز العرب الثاقبة أثرٌ بالغٌ فى إحداث نقلة نوعية فى القطاع المصرفى المصري، وساهمت فى رفع مكانة البنك التجارى الدولى ليصبح مؤسسةً عالميةً مرموقةً، وأنجح بنكٍ فى القطاع الخاص فى البلاد».

وأضاف: «لقد أرسى التزامه بالابتكار والتميز معايير جديدة فى هذا القطاع، مما جعله يستحق بجدارة جائزة الإنجاز مدى الحياة من جلوبال فاينانس».

شغل عز العرب منصب رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب للبنك التجارى الدولى من عام ٢٠٠٢ إلى عام ٢٠٢٠ وتحت قيادته، ارتفعت القيمة السوقية للبنك بشكلٍ كبير من ٢٠٠ مليون دولار أمريكى إلى أكثرَ من ٦ مليارات دولار، مما عزز مكانة البنك التجارى الدولى كشركة رائدة فى هذا المجال.

فى ٢٠٢٠، انسحب عز العرب من البنك التجارى الدولى وأطلق شركة HE Advisory، وهى شركة استشارية تهدف إلى دعم المؤسسات، وخاصةً شركات التكنولوجيا المالية، فى إدارة المخاطر واستراتيجيات النمو وجمع التبرعات.

فى ٢٠٢٢، عاد عز العرب إلى البنك التجارى الدولى كعضو غير تنفيذى فى مجلس الإدارة، ليقود استراتيجية التوسع الطموحة للبنك فى شرق أفريقيا.

فى ٢٠٢٣، عُيّن عز العرب رئيسًا لمجلس إدارة البنك التجارى الدولي، وفى سبتمبر ٢٠٢٤، أُعيد تعيينه رئيسًا تنفيذيًا، معززًا بذلك دوره القيادى فى البنك. ولا تزال رؤيته تُشكل استراتيجية البنك التجارى الدولي، مع التركيز على التحول الرقمى والاستدامة والنمو الإقليمي.

إلى جانب عمله فى القطاع المصرفي، يلتزم عز العرب أيضًا بالقضايا الاجتماعية، فهو يرأس مؤسسة البنك التجارى الدولي، وهى منظمة غير ربحية تُعنى بتحسين الصحة والتغذية للأطفال المحرومين فى جميع أنحاء مصر.

قبل انضمامه إلى البنك التجارى الدولى عام ١٩٩٩، بنى عز العرب مسيرة مهنية حافلة فى مجال الخدمات المصرفية العالمية، حيث شغل مناصب قيادية فى ميريل لينش، ودويتشه بنك، وجى بى مورغان فى لندن.

## بالتعاون مع «التضامن»..

# «بنك مصر» يدعم دور الأيتام والمسنين بقيمة 20 مليون جنيه

وقع بنك مصر ووزارة التضامن الاجتماعى بروتوكول تعاون بهدف تلبية احتياجات دور رعاية الأيتام والمسنين التابعة للوزارة فى مختلف محافظات الجمهورية، بقيمة دعم تصل إلى ٢٠ مليون جنيه مصري.

ويشمل البروتوكول توفير المستلزمات الأساسية لتلك الدور من المفروشات، وذلك بهدف تحسين جودة الخدمات المقدمة لدور الأيتام وكبار السن، بما يضمن لهم حياة كريمة.

وثمنت الدكتورة مايا مرسى وزيرة التضامن الاجتماعى التعاون مع بنك مصر فى هذا الإطار، مشيرة إلى أن الوزارة تعمل على توفير الحماية الاجتماعية لكل الفئات الأولى بالرعاية فى المجتمع المصري، وتحسين أوضاعها المعيشية.

وأكدت وزيرة التضامن الاجتماعى أن الوزارة لديها خطة طموحة لتطوير كل دور الأيتام والمسنين؛ مشيرة إلى أن أبناء دور الأيتام هم أبناء مصر، وكل أب وأم فى دور المسنين علينا أن نضمن لهم العيش الكريم، مشيدة بهذا التعاون مع بنك مصر الذى يأتى فى هذا الإطار.

وأكد هشام عكاشه، الرئيس التنفيذى لبنك مصر، أن هذا التعاون يأتى فى إطار استراتيجية البنك الهادفة إلى دعم التنمية المستدامة عبر المساهمة فى القطاعات الاجتماعية والتعليمية والصحية، مشيرًا إلى أن البنك يولى أهمية كبرى لتعزيز مظلة الحماية الاجتماعية، انطلاقًا من دوره الوطنى كمؤسسة مالية تسعى إلى تحقيق التنمية والعدالة الاجتماعية، مع الالتزام بدوره المصرفى الرائد فى خدمة المجتمع المصري.

وأشاد عكاشه بالتعاون البنّاء مع وزارة التضامن الاجتماعي، مؤكدًا أهمية تكامل الجهود بين مؤسسات الدولة وقطاعات الأعمال ومؤسسات المجتمع المدنى لتحقيق أهداف رؤية مصر ٢٠٣٠، التى تركز على تنمية الإنسان وتحقيق الرخاء المجتمعى الشامل.

والجدير بالذكر أن بنك مصر يشارك بفعالية فى العديد من المبادرات والمشروعات المجتمعية، سواء بشكل مباشر أو من خلال مؤسسته غير الهادفة للربح، فى مجالات متعددة تشمل الصحة، التعليم، التكافل الاجتماعي، وتنمية القرى الأكثر احتياجاً، إضافة إلى مشروعات تطوير العشوائيات، وغيرها من المبادرات التى تركز على تنمية الإنسان، هذا وقد قام البنك برصد ١,٢مليار جنيه للمساهمة فى كافة أنشطة التنمية المجتمعية فى العام المالى ٢٠٢٤.

ويُعد بنك مصر من أبرز المؤسسات المصرفية الرائدة فى مجال المسؤولية المجتمعية، حيث يحرص دائمًا على تقديم نموذج يحتذى به، بما يسهم فى دعم مسيرة التنمية المستدامة.

# «البركة» يحصل على 200 مليون جنيه من «جهاز تنمية المشروعات»

أعلن بنك البركة مصر توقيع اتفاقية مع جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر (MSMEDA)، يحصل بموجبها على تمويل بقيمة ٢٠٠ مليون جنيه لمدة تزيد عن ثلاث سنوات، بهدف إعادة تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة ورواد الأعمال، وذلك بعوائد تنافسية تشجعهم على التوسع والنمو.

وفى هذا الإطار، بلغ حجم التمويلات المقدمة لقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة ٨ مليارات جنيه بنهاية سبتمبر ٢٠٢٥، مما يعكس التزام البنك بتوسيع قاعدة الدعم لهذا القطاع الحيوي.

وقال حازم حجازي، الرئيس التنفيذى ونائب رئيس مجلس الإدارة لبنك البركة – مصر، إن هذه الاتفاقية مع جهاز تنمية المشروعات تأتى كخطوة استراتيجية تعكس التزام بنك البركة مصر بدعم التنمية المستدامة وتمكين قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

وأوضح أن هذه الجهود ساعدت فى تجاوز نسبة ٢٥٪ من محفظة البنك لصالح هذا القطاع، بما يرسخ دور البنك كشريك تنموى استراتيجى للاقتصاد المصري.

وقال باسل رحمى الرئيس التنفيذى لجهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر إن التعاون مع بنك البركة يتفق مع خطة عمل الجهاز والتى تهدف للتنوع فى آليات التمويل لتلبية احتياجات العملاء.

وأضاف رحمى أن العقد الحالى يهدف لتمكين الشباب وأصحاب المشروعات فى جميع المحافظات من الحصول على التمويلات اللازمة لبدء مشروعاتهم الجديدة أو تطوير مشروعاتهم القائمة والتركيز على أصحاب المشروعات الذين يقومون بتوفيق أوضاعهم وينضمون للقطاع الرسمى لمساعدتهم على الاستفادة من التيسيرات التى تقدمها مختلف أجهزة الدولة مشيرا إلى أن العقد يستهدف أيضا التركيز على مشروعات ريادة الأعمال والتحول الرقمى والذكاء الصناعى والمشروعات الصناعية والمشروعات التى تقوم بإحلال وتجديد الآلات والمعدات ومشروعات الإنتاج الزراعى أو الحيواني، وكذلك مجالات تكنولوجيا المعلومات.

وقال أحمد سليمان، رئيس قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى بنك البركة – مصر، إن تمويلات البنك ساهمت حتى الآن فى تمويل ٩٦٥ مشروعًا متنوعًا تشمل الصناعة والطاقة المتجددة والزراعة والأدوية والأنشطة الطبية والتجارية، للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

# الأصول الأجنبية للمركزى تتجاوز ١١ مليار دولار

صافى الأصول الأجنبية للبنك المركزى المصرى ارتفع بنحو ٤٪ خلال شهر سبتمبر إلى نحو ١١,٠٥ مليار دولار مقارنة بنحو ١٠,٦٣ مليار دولار فى أغسطس للمرة الرابعة على التوالي، وفق بيانات البنك المركزى المصرى اليوم.

يمثل صافى الأصول الأجنبية ما يملكه المركزى من ودائع ومدخرات بالعملات الأجنبية، ويكون قابلاً للتسييل فى الأوقات التى يحتاج فيها البنك إلى سيولة لسداد التزاماته.

كان فائض صافى الأصول الأجنبية فى بنوك مصر، بما فى ذلك البنوك التجارية والبنك المركزي، تراجع بشكل مفاجئ بنسبة ٣,٢٪ على أساس شهرى خلال أغسطس، إلى ١٧,٨٨ مليار دولار مقابل ١٨,٤٨ مليار دولار فى يوليو، وذلك لأول مرة منذ ٣ أشهر.

# «البنك الأهلى» يوقع عقد تأجير مخازن «مؤسسة أخبار اليوم» بالسادس من أكتوبر

أعلن البنك الأهلى المصرى ومؤسسة أخبار اليوم، توقيع عقد لتأجير مساحات تخزينية مملوكة للمؤسسة بمدينة السادس من أكتوبر بما يرسخ التعاون المشترك بين القطاعين المالى والإعلامي، ويؤكد حرص المؤسستين على توظيف الإمكانات المتاحة لتحقيق أعلى مستويات الكفاءة والاستفادة المتبادلة.

وقع العقد حسام الحجار، رئيس مجموعة الدعم الإدارى بالبنك الأهلى المصري، وإسلام عفيفي، رئيس مجلس إدارة مؤسسة أخبار اليوم، وبحضور أسر طلعت، رئيس مجموعة معالجة الديون وعمرو عباس، نائب مدير عام قطاع معالجة الديون بالبنك الأهلى المصرى إلى جانب عدد من قيادات المؤسستين.

أكد حسام الحجار أن هذه الخطوة تأتى فى إطار استراتيجية البنك الأهلى المصرى للتوسع فى شراكاته المؤسسية مع الكيانات الوطنية الكبرى باعتبار أن مؤسسة أخبار اليوم تعد واحدة من أعرق المؤسسات الصحفية والثقافية فى مصر والعالم العربى والتى أسهمت على مدار عقود فى نشر الوعى والتنوير وإثراء المشهد الإعلامى المصرى والعربي.

وأكد أن التعاون مع مؤسسة بهذا التاريخ يُعد مصدر فخر واعتزاز للبنك الأهلى المصرى وإضافة نوعية للبنك.

وأوضح الحجار أن هذه الشراكة تحقق نموذجًا ناجحًا فى التكامل بين المؤسسات المالية والإعلامية، حيث تسهم فى تعظيم الاستفادة من الأصول والمقومات المتاحة لدى كل طرف، بما يخدم خطط التنمية المستدامة ويعزز كفاءة إدارة الموارد.

وقال إسلام عفيفى عن تقديره الكبير للتعاون مع البنك الأهلى المصري، إن توقيع هذا العقد يعد نقطة انطلاق لشراكة استراتيجية طويلة المدى بين المؤسستين، حيث تنظر مؤسسة أخبار اليوم لهذا التعاون على أنه بداية لسلسلة من التعاقدات المستقبلية فى مجالات متعددة تشمل المطبوعات، والإعلانات، والدعاية، والتعليم والتدريب من خلال أكاديمية أخبار اليوم.

وأوضح عفيفى أن المؤسسة تسعى دائمًا إلى استثمار أصولها وإمكاناتها بما يحقق عائدًا اقتصاديًا وتنمويًا، ويخدم أهدافها فى دعم الإعلام الوطنى وتعزيز دوره فى بناء الوعى المجتمعي.

وثمّن الدور الوطنى للبنك الأهلى المصرى باعتباره أكبر مؤسسة مالية فى مصر وأحد الركائز الأساسية للاقتصاد الوطني، مشيدًا بتاريخه الممتد فى دعم مشروعات التنمية بمختلف القطاعات

## «المالية» تجمع 91% من مستهدف إصدارات الدين المحلية..

# سر تحقيق «التارجت السنوى» للاقتراض الداخلى فى 3 شهور فقط

**كتبت- منال عمر:**

جمعت مصر فى وقت قياسى نحو ٩١,١٪ من إجمالى القيمة المستهدفة من إصدارات الدين المحلية خلال السنة المالية الجارية، فى الربع الأول من العام الحالى فقط، بدعم الطلب القوى من المستثمرين الأجانب وإغراءات السيولة المعروضة فى العطاءات وسط عجز الموازنة.

باع البنك المركزى المصري، بالنيابة عن وزارة المالية، أذون وسندات خزانة محلية وصلت إلى نحو ٣,٢٦ تريليون جنيه خلال الربع الأول من العام المالى الحالى (يوليو إلى سبتمبر)، من مستهدف سنوى بقيمة ٣,٥٧٥ تريليون جنيه.

على أساس فصلي، باع المركزى بأكثر من ٣٩٪ من مستهدفه البالغ نحو ٢,٣٦ تريليون جنيه، بحسب بيانات المركزى المصري. تبدأ السنة المالية فى مصر فى أول يوليو وتنتهى فى يونيو من كل عام.

يعمل البنك المركزى بالنيابة عن وزارة المالية على طرح عطاءات أذون وسندات خزانة بشكل دورى كل أسبوع بهدف جمع سيولة من المستثمرين لسداد النفقات بسبب عجز الموازنة.

### جاذبية الأموال الساخنة

يرى محمد عبد العال، الخبير المصرفى، أن وزارة المالية استفادت من الزخم القوى خلال الربع الأول من العام المالى لتجمع مستويات مرتفعة من السيولة تجاوزت المستهدف تحت ضغط الحاجة لتمويل عجز الموازنة.

وأشار إلى أن الإقبال القوى من المستثمرين الأجانب دفعت الحكومة لتسريع وتيرة البيع وسط الحاجة لتأمين موارد دولارية بشكل سريع وفى أقصر وقت.

وكذلك المخاوف من منافسة العائد فى الدول الأخرى التى تتقارب مع مصر فى درجة المخاطر مثل تركيا والبرازيل من العوامل الأخرى التى تدفع المالية فى القبول بكميات كبيرة دون انتظار الطروحات المقبلة، وفق عبد العال.

وأكد مصرفيون فى وقت سابق أن تدفق الاستثمار الأجنبى فى أذون وسندات الخزانة المحلية خلال آخر ٣ أشهر ساعد فى تحسن أداء الجنيه مقابل الدولار.

وجذبت مصر نحو ٢٥ مليار دولار استثمار أجنبى خلال أول ١٥ شهرا من تحرير سعر الصرف ليتخطى إجمالى رصيد المحفظة نحو ٣٨ مليار دولار بنهاية مايو الماضي، وفق آخر بيانات للبنك المركزي.

وارتفع الجنيه المصرى إلى أعلى مستوى له منذ أكثر من عام ليهبط سعر الدولار تحت الـ ٤٨ جنيها للشراء والبيع بنهاية تعاملات الخميس.

### اعتبارات السيولة

بحسب محمود نجلة، المدير التنفيذى لأسواق النقد والدخل الثابت فى شركة الأهلى للاستثمارات المالية، فإن المالية تضع دائما أمامها أهمية قصوى لتوافر السيولة فى اتخاذ قراراتها التمويلية وتفضل القبول بالسيولة المتاحة بشكل عاجل بها تحسبا لاحتمال تراجعها فى أوقات أخرى.

وأوضح أن تجاوز المالية للمستهدفات لا يأتى فقط بدافع توافر السيولة لكن تستند أيضا إلى اعتبارات عديدة منها سعر الفائدة ومعدل التضخم المتوقع.

كان البنك المركزى المصرى خفض سعر الفائدة ٦,٢٥٪ منذ بداية العام الحالى لأول مرة منذ ٤ سنوات ونصف آخرها ١٪ يوم الخميس الماضى إلى ٢١٪ للإيداع و٢٢٪ للإقراض.

وتباطأ معدل التضخم على مستوى مدن مصر إلى ١١,٧٪ فى سبتمبر من ١٢٪ فى أغسطس للمرة الرابعة على التوالي.

### مبيعات مكثفة فى الآجال القصيرة

استحوذت أذون الخزانة قصيرة الأجل على نحو ٨٨٪ من إجمالى الطروحات مقابل ١٢٪ لسندات الخزانة.

باعت الحكومة المصرية أدوات دين بأحجام كبيرة عبر آجال متعددة، إذ أصدرت أذون خزانة قصيرة الأجل لفترة ٣ و٦ و٩ أشهر وسنة، خلال يوليو إلى سبتمبر بنحو ٢,٨٨١ تريليون جنيه، بزيادة ٤٠,٥٪ عن إجمالى السيولة المستهدف جمعها خلال الربع الأول من العام الحالى بنحو ٢,٠٥ تريليون جنيه.

وأكد نجلة أن الاقتراض، محليًا أو خارجيًا، يظل أداة تمويلية لسد الاحتياجات، موضحا أن أمام مصر فرصة حقيقية خلال السنوات الخمس المقبلة لكسر الحلقة المفرغة من العجز والديون عبر تنويع أدوات التمويل وتوجيه القروض لمشروعات منتجة، ما قد يساهم فى خفض نسبة الدين إلى الناتج المحلى الإجمالى وتوسيع المساحة المالية الموجهة للخدمات العامة بدلًا من تآكلها فى خدمة الدين.

واعتبر نجلة أن الحل الأمثل هو مزيج متوازن بين النوعين: توجيه الخارجى طويل الأجل للمشروعات الاستراتيجية الكبرى، بينما يغطى المحلى الاحتياجات العاجلة، مع التركيز على زيادة الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتحويلات المصريين من الخارج لتخفيف الضغط على الديون.

أشار إلى مؤشرات إيجابية، إذ تراجعت نسبة الفوائد إلى الإيرادات من ٥٤٪ قبل ثلاث سنوات إلى نحو ٤٦٪ حاليًا، مع استهداف وزارة المالية النزول بها إلى أقل من ٤٠٪ خلال العامين المقبلين، وهو ما يتيح مساحة مالية أكبر للإنفاق الاجتماعى والاستثماري.

يرى رئيس أسواق النقد والدخل الثابت فى شركة الأهلى للاستثمارات المالية، أن الاقتراض المحلى أصبح خيارًا شبه إلزامى فى المدى القصير لسرعة توفير السيولة.

## بقيمة 5.2 مليار جنيه لمشروع «جيفيرا»..

# تمويل إسلامى من «الأهلى ومصر والقاهرة والتعمير وقناة السويس» لصالح «إنرشيا»

شريف رياض

تامر نجم

احمد العدوى

نجح تحالف مصرفى يضم كلاً من بنك مصر وبنك القاهرة والبنك الأهلى المصرى وبنك التعمير والاسكان وبنك قناة السويس، فى إبرام عقد تمويل إسلامى مشترك طويل الأجل بصيغة المضاربة لصالح شركة إنرشيا للتنمية العقارية، وتبلغ مدة التمويل الممنوح بحد أقصى ستة سنوات وبقيمة ٥,٢ مليار جنيه، لتمويل جزء من التكلفة الاستثمارية للمشروع ويقع مشروع جيفيرا فى منطقة رأس الحكمة بالساحل الشمالي.

تم توقيع عقد التمويل يوم الاثنين الموافق ٢٠ أكتوبر ٢٠٢٥، بحضور لفيف متميز من قيادات البنوك المشاركة فى التمويل والشركة.

ويعد مشروع جيفيرا مشروع عمرانى متكامل بمنطقة رأس الحكمة بالساحل الشمالى والمقام على مساحة ما يقارب ٢,٧ مليون متر مربع ويتكون المشروع من ١٠ مراحل سكنية، يتم تطويره من قبل شركة "إنرشيا للتنمية العقارية".

ويضم التحالف كلاً من بنك مصر– بصفته المرتب الرئيسى الأصلى ومسوق التمويل ووكيل التمويل ووكيل الضمانات وبنك الحسابات، وبنك القاهرة بصفته المرتب الرئيسى الأصلى ومسوق التمويل وبنك حساب رأس المال، والبنك الأهلى المصرى بصفته المرتب الرئيسى الأصلى ومسوق التمويل، وبنك التعمير والإسكان بصفته مرتبًا رئيسيًا والبنك التقني، وبنك قناة السويس بصفته مرتبًا رئيسيًا وبنك حساب استهلاك خدمة التمويل.

كما يتولى مكتب معتوق بسيونى وحناوى دور المستشار القانونى للتمويل، و مكتب جماعة المهندسين الاستشاريين ECG دور الاستشارى الهندسى المستقل للتمويل، و مكتب Bakertilly (وحيد عبدالغفار وشركاه) دور الاستشارى المالى للتمويل.

وأكد عمرو دمرداش – رئيس قطاع ائتمان الشركات والقروض المشتركة ببنك مصر اعتزاز بنك مصر بدوره المحورى فى قيادة التحالفات المصرفية التى تساهم فى تمويل المشروعات ذات الأثر الإيجابى على الاقتصاد المصري، وتأتى مساهمة بنك مصر فى تمويل المشروع تنفيذا لاستراتيجية البنك الرامية إلى تعزيز مختلف القطاعات الاقتصادية ذات الأثر المباشر على الاقتصاد القومي، حيث يُعد القطاع العقارى من أهم القطاعات الحيوية، لما له من دور كبير فى تنشيط الاقتصاد كونه يرتبط بالعديد من الصناعات والخدمات المساندة، والتى يحرص البنك على تمويلها بهدف خلق المزيد من فرص العمل فى التنمية العمرانية الشاملة.

وقال الهيثم القبرصلي، رئيس الائتمان المصرفى وتمويل الشركات والخدمات الاستثمارية ببنك قناة السويس، إن مشاركة البنك فى هذا التحالف التمويلى تأتى تأكيدًا لحرصه على ترسيخ مكانته كأحد البنوك الرائدة فى تمويل المشروعات الكبرى. وأوضح أن التمويل الموجّه لمشروع "جيفيرا – رأس الحكمة" ينسجم مع رؤية البنك لدعم التنمية العمرانية فى منطقة الساحل الشمالي، والمساهمة فى تنفيذ مشروعات تُسهم فى خلق فرص عمل جديدة، وتدعم توجه الدولة نحو التوسع فى المجتمعات العمرانية الجديدة وتعزيز الاستثمارات فى قطاعى العقارات والسياحة.

وأكد السيد الفقي، رئيس قطاع تمويل الشركات والخدمات الاستثمارية ببنك قناة السويس، أن هذا التمويل يمثل ثمرة جهود متواصلة على مدار عدة أشهر وصولاً إلى هيكل تمويلى متكامل بصيغة المضاربة الإسلامية، بما يحقق التوازن بين احتياجات المشروع والعائد العادل للبنوك المشاركة. وأضاف أن هذا النموذج يعكس قدرة بنوك التحالف على ابتكار وتوفير حلول تمويلية متطورة تتماشى مع توجه الدولة لتنويع أدوات التمويل وتعزيز الاستثمارات فى مجال التطوير العقارى فى منطقة الساحل الشمالي. كما أشار إلى أن نجاح التحالف فى إتمام هذا التمويل يجسد الكفاءة العالية لفرق العمل المصرفية المشاركة ومستوى التعاون المهنى المتميز بين البنوك

وقال المهندس احمد العدوى رئيس مجلس الادارة و العضو المنتدب لشركة إنرشيا للتنمية العقارية إن التوقيع الذى تم اليوم بمثابة شهادة ثقة لشركة إنرشيا، ودليل على دعم القطاع المصرفى وإيمانه القوى بضرورة تعزيز التنمية العمرانية بشكل عام والقطاع العقارى بشكل خاص، ما يحقق اتجاهات الدولة ورؤية القيادة السياسية فى زيادة الرقعة العمرانية.

وأعرب العدوى عن فخره بالتعاون المستمر بين الشركة ومجموعة من أقوى وأعرق البنوك المصرية والذى تحصل بموجبه إنرشيا على قرض طويل الأجل بقيمة ٥,٢ مليار جنيه، موضحا أن هذا التمويل يدعم خطط الشركة الرامية إلى رفع معدلات الإنجاز بمشروع "جيفيرا" والذى يتميز بموقعه الاستراتيجى فى الساحل الشمالي، كما أشار إلى أن هذا التعاون يعكس الثقة فى تميز مشروعات إنرشيا وقيمتها الاستثمارية والتنموية الضخمة، خاصة مشروع جيفيرا الواعد.

التمويل اللازم لشركة إنرشيا للتنمية العقارية لتسريع وتيرة الأعمال الإنشائية للمشروع بما يساهم فى دور الدولة على تحويل الساحل الشمالى من مجرد منتجع صيفى الى منطقة متكاملة للاستثمار العمرانى والسياحى والسكنى مع وجود بنية تحتية قوية، مما يؤكد حرص البنك الأهلى المصرى على توفير التمويلات اللازمة للمشروعات فى شتى المجالات الحيوية ومنها دعم مشروعات القطاع الخاص العقارى وبما ينعكس إيجابياً على معدلات نمو الاقتصاد المصري، حيث يعد ترتيب ذلك القرض تأكيداً على نجاح البنك الأهلى المصرى فى القيام بدوره الرائد للمشاركة الفعالة فى تلك المشروعات للتركيز على جذب الاستثمار الأجنبى والمحلى ورفع مستوى الخدمات والمرافق مع الحفاظ على الجاذبية البيئية.

وأعرب تامر نجم مساعد العضو المنتدب لائتمان المؤسسات والقروض المشتركة والخزانة والاستثمار ببنك التعمير والإسكان، عن فخره بمشاركة البنك بهذا التمويل المشترك، والذى يضم نخبة من الشركاء البارزين بالقطاع المصرفى، لصالح شركة إنرشيا للتنمية العقارية إحدى الشركات الرائدة فى قطاع التطوير العقارى المصري، والتى تمتلك مجموعة من المشروعات المتميزة بالمواقع الحيوية بالقاهرة وعلى سواحل البحرين الأحمر والأبيض المتوسط، موضحًا أن هذا التعاون يعكس التزام بنك التعمير والإسكان باستراتيجيته الطموحة لدعم ومساندة المشروعات الاستثمارية الضخمة، وخاصة مشروعات التنمية العمرانية، من خلال تقديم البنك لحلول مالية تلبى تطلعات المستثمرين وتسهم فى تعزيز الاستثمارات ودعم الاقتصاد الوطني، وذلك فى إطار توجهات الدولة ورؤيتها الطموحة نحو دعم

## «أبوظبى الأول مصر» يمول المستفيدين من «الإسكان الاجتماعى» بـ500 مليون جنيه

وقع صندوق الإسكان الاجتماعى ودعم التمويل العقارى بروتوكول تعاون مع بنك أبوظبى الأول مصر، لتمويل المستفيدين من إعلانات الصندوق المختلفة للمواطنين منخفضى ومتوسطى الدخل.

قام بالتوقيع مى الحميد، الرئيس التنفيذى لصندوق الإسكان الاجتماعى ودعم التمويل العقاري، ومحمد عباس فايد، الرئيس التنفيذى والعضو المنتدب لبنك أبوظبى الأول مصر.

وشهد مراسم توقيع بروتوكول التعاون عددًا من المسئولين بالطرفين، حيث حضرت هالة غازي، نائب الرئيس التنفيذى لصندوق الإسكان الاجتماعى ودعم التمويل العقاري، وأمنية المعداوي، مدير عام الإدارة العامة للدعم، كما حضر مراسم التوقيع من بنك أبوظبى الأول مصر ومريم السمني، رئيس قطاع التجزئة المصرفية، وخالد محمد، رئيس قطاع التمويل العقارى والرواتب بالبنك.

وقالت مى عبد الحميد إن بروتوكول التعاون مع بنك أبوظبى الأول مصر يهدف إلى توفير تمويلات عقارية للمواطنين منخفضى ومتوسطى الدخل بقيمة ٥٠٠ مليون جنيه، وذلك لمساعدتهم فى الحصول على وحدات سكنية ضمن الإعلانات المختلفة التى يطرحها الصندوق.

وأشارت إلى أن الصندوق نجح فى زيادة عدد جهات التمويل من ٤ بنوك فقط، ببداية المبادرة الرئاسية "سكن لكل المصريين"، إلى ٣١ جهة تمويل بعد توقيع هذا البروتوكول، بواقع ٢٣ بنكًا و٨ جهات تمويل.

وأكد محمد عباس فايد، الرئيس التنفيذى والعضو المنتدب لبنك أبوظبى الأول مصر، أن توقيع هذا البروتوكول يأتى امتدادًا لجهود البنك فى دعم برامج التمويل العقارى الموجهة للمواطنين محدودى ومتوسطى الدخل، تماشيًا مع رؤية مصر ٢٠٣٠ ومبادئ الاستدامة الاجتماعية والاقتصادية.

وأوضح أن البنك يؤمن بأن لكل مواطن الحق فى الحصول على سكن كريم، ولذلك يعمل على تسهيل إجراءات التمويل وتقديم حلول مصرفية مرنة تتناسب مع احتياجات مختلف شرائح الدخل. ويأتى هذا التعاون مع صندوق الإسكان الاجتماعى فى إطار التزام البنك بدعم مبادرات الدولة لتحقيق العدالة الاجتماعية وتعزيز جودة حياة المواطنين.

## فتح الحساب مجانًا فى saib وهدية نقدية فورية

أعلن بنك saib عن مشاركته فى فعاليات اليوم العالمى للادخار، ضمن مبادرة الشمول المالى التى ينظمها البنك المركزى المصري، والممتدة خلال الفترة من ١٥ أكتوبر وحتى نهاية الشهر الجاري، يأتى ذلك فى إطار حرصه على دعم جهود الدولة لتعزيز الشمول المالي.

وتأتى مشاركة البنك فى إطار استراتيجيته الرامية إلى توسيع قاعدة المتعاملين مع القطاع المصرفى، خاصة من فئة الشباب، بما يتماشى مع رؤية مصر الاستراتيجية ٢٠٣٠، التى تهدف إلى تحقيق التنمية المستدامة وتعزيز الشمول المالى فى المجتمع.

ويقدم بنك saib خلال الفعاليات باقة من العروض المميزة، تشمل منح أول ٣٠٠ عميل يقومون بفتح وتفعيل حساباتهم هدية بقيمة ٢٥٠ جنيهاً فى محفظة saib، بالإضافة إلى فتح الحسابات مجاناً بدون مصاريف باستخدام بطاقة الرقم القومى فقط، مع إصدار مجانى للمحفظة الإلكترونية وخدمات الإنترنت البنكي، التى تتيح للعملاء إدارة حساباتهم بسهولة وأمان.

ويؤكد البنك من خلال مشاركته حرصه على نشر الوعى المالى وتشجيع الأفراد على الادخار والاستفادة من الحلول المصرفية الرقمية المتطورة، إلى جانب استمراره فى دعم المبادرات والحملات التى يطلقها البنك المركزى المصري، وفى مقدمتها مبادرات دعم الشمول المالى لما لها من دور حيوى فى تعزيز الاقتصاد الوطنى وتحقيق التنمية المستدامة.

## تؤكد حضورها بمشروعى Bridges وGrounds..

# انطلاقة قوية ومميزة «وان أوف وان» بالسوق العقارى المصرى

أعلنت شركة وان أوف وان للتنمية العمرانية، عن إطلاق مشروعين جديدين يمثلان خطوة نوعية فى مسيرة الشركة نحو إعادة تعريف مفهوم التجربة المعيشية فى مصر، وهما Bridges فى الشيخ زايد وGrounds فى التجمع السادس بالقاهرة الجديدة. وتمثل المشروعات الجديدة ترجمة عملية لرؤية الشركة التى تُركز على خلق مجتمعات متكاملة تتمحور حول الإنسان وتجربته اليومية، وتجمع بين التصميم المدروس، والخدمات العملية، والقيمة المستدامة، مع تقديم تجربة معيشية واستثمارية متفردة تعكس أسلوب حياة متكامل يجمع بين الراحة، الجمال، والوظيفية.

يمتد مشروع Bridges على مساحة ١٠ فدان فى موقع استراتيجى على محور ٢٦ يوليو، ليكون أبرز وجهة تجارية وإدارية فى هذه المنطقة الحيوية. يضم المشروع أكثر من ٢٠٠ وحدة تجارية ومطاعم، وأكثر من ٢٥٠ عيادة طبية، بالإضافة إلى ٦٠٠ مكتبًا إداريًا، إلى جانب فندق يقدم خدمات ضيافة متكاملة لرجال الأعمال والزوار، ونادٍ صحى متكامل. وقد صُمم المشروع من قِبل مكتب Raef Fahmi Architects «، ويعكس تصميمه واجهات مفتوحة وتفاصيل معمارية بسيطة تتيح دخول الضوء الطبيعى وتوفّر بيئة مريحة وعملية تجمع بين الخصوصية والحيوية، لتشكل تجربة حضرية متكاملة تمزج بين العمل والرفاهية.

أما مشروع Grounds، فيقع فى قلب التجمع السادس على الطريق الدائرى الأوسطي، ويغطى مساحة ٥٠ فدانًا، ليكون مجتمعًا عمرانياً متعدد الاستخدامات يجمع بين وحدات سكنية متنوعة، ووحدات إدارية مرنة، ووحدات تجارية، ، فى بيئة متكاملة تجمع بين العمل، والحياة، والطبيعة. وقد تم تطوير المخطط الرئيسى للمشروع بالتعاون مع شركة EDSA الأمريكية، فيما تولت Innovation Design Studio تنفيذ التصميم المعمارى للمشروع، ليعكس فلسفة «الحياة وسط الحدائق» التى تدمج بين العمارة والطبيعة، وتخلق بيئة مشجعة على التواصل الاجتماعى مع الحفاظ على الخصوصية

والرفاهية والمتطلبات اليومية للسكان.

ويتميز المشروع بتصميم مستوحى من الطراز البيوفيلى الذى يربط الإنسان بالطبيعة، مع بيئة صديقة للمشاة وتجربة سكنية داعمة للرفاهية، وبتكامل مدروس بين المساحات التجارية ومكاتب العمل المرنة، مما يوفر حياة تجمع بين الخصوصية والتواصل الاجتماعى ويعزز المسؤولية البيئية والاستدامة. كما يضم ناديًا اجتماعيًا، ومسجدًا، ومراكز مجتمعية، وحدائق متعددة الاستخدامات، إلى جانب وحدات تجارية ومطاعم، وعيادات، ومرافق رياضية، إضافة إلى خدمات أمنية وإدارية متقدمة تعتمد على التكنولوجيا الحديثة لتقديم تجربة معيشية متكاملة وسلسة فى جميع التفاصيل.

وقال مصطفى صلاح، الرئيس التنفيذى لشركة وان أوف وان: «مشروعا Bridges و Grounds ليسا مجرد مشروعين عقاريين جديدين، بل يمثلان تأكيدًا على استراتيجيتنا فى تقديم مجتمعات متكاملة تضع الإنسان وتجربته فى قلب كل تصميم وقرار. هذه المشاريع تُجسد رؤيتنا فى خلق وجهات حيوية تجمع بين السكن الراقي، وبيئة العمل المرنة، والخدمات الترفيهية المتكاملة بطريقة مستدامة، لتوفر تجربة معيشية استثنائية تستجيب لاحتياجات الأفراد والمجتمع على حد سواء. نحن نسعى من خلال كل وحدة ومساحة، ومن خلال كل واجهة، إلى بناء قصة مستمرة تتطور مع المجتمع، تُعزز القيمة طويلة الأمد، وتُعيد تعريف تجربة الاستثمار والحياة فى مصر».

تجسد المشروعات الجديدة فلسفة «وان أوف وان» فى تطوير مجتمعات متكاملة تُرتكز على الإنسان والتجربة المعيشية المتفردة، وتؤكد على التخطيط الذكي، الاستدامة، ودقة التنفيذ فى كل مرحلة من مراحل المشروع. فالشركة لا تسعى فقط إلى توفير وحدات سكنية أو تجارية، بل إلى بناء وجهات ومعالم حية تتطور مع مرور الوقت، وتخلق قيمة طويلة الأمد للمستثمرين والعملاء على حد سواء، مع ضمان جاهزية الوحدات للحياة منذ اليوم الأول.

# «أوريا ديفيلوبمنتس» تتعاقد مع Swiss Inn لإدارة مشروع «علامات»

وقعت شركة أوريا ديفيلوبمنتس عن شراكة استراتيجية مع مجموعة فنادق Swiss Inn لإدارة وتشغيل المبنى الفندقى والشقق الفندقية داخل مشروعها المميز "علامات"، أحد أبرز مشروعات الشركة فى منطقة السادس من أكتوبر، والذى يجمع بين الرفاهية وجودة الحياة والخدمات الفندقية العالمية.

تهدف هذه الشراكة إلى تقديم تجربة سكنية راقية بمواصفات فندقية عالمية المستوى، تجمع بين التصميم العصرى والإدارة الفندقية الاحترافية، بما يعكس فلسفة أوريا فى تقديم مشروعات تحقق قيمة حقيقية للسوق والعملاء.

وصرّح المهندس وليد لاوندى – مؤسس ورئيس مجلس إدارة شركة أوريا ديفيلوبمنتس – بأن هذه الخطوة تأتى امتدادًا لرؤية الشركة التى تستند إلى أكثر من ٢٠ عامًا من الخبرة فى مجال التطوير العقاري، مؤكدًا أن أوريا تسعى دائمًا إلى إحداث نقلة نوعية فى مفهوم المجتمعات السكنية والخدمية داخل السوق المصري، عبر تقديم منتجات عقارية تواكب التطورات العالمية وتلبى تطلعات العملاء.

وأشار أحمد محجوب – عضو مجلس إدارة أوريا والمسؤول عن إدارة محفظة الأراضى – إلى أن الشركة تمتلك اليوم محفظة أراضٍ استراتيجية ومتنوعة بعدة مدن جديدة، يتمّ تطويرها وفق خطة استثمارية مدروسة تهدف إلى تنويع المشروعات بين السكني، التجاري، والإداري، والطبي، بما يحقق نموًا مستدامًا لمجموعة أوريا خلال السنوات القادمة.

وعبّر انطوان جود – ممثل مجموعة Swiss Inn – عن امتنانه وسعادته بالشراكة مع أوريا ديفيلوبمنتس، مؤكدًا أن مشروع "علامات" يمثل نموذجًا فريدًا يجمع بين الرؤية العقارية المبتكرة والبصمة الفندقية الراقية التى تميز Swiss Inn.

وكشف حسين جلال – مدير القطاع التجارى بالشركة – عن استعداد أوريا لإطلاق عدة مشروعات جديدة خلال عام ٢٠٢٦، أحدها فى مدينة الشيخ زايد، مؤكدًا أن المشروعات الجديدة ستحمل نفس روح الابتكار التى تميز أوريا، وستُقدَّم بمستويات تصميم وتنفيذ تضاهى المعايير العالمية.

وأوضح خالد الحفناوى – رئيس قطاع المبيعات – أن الشركة نجحت خلال الفترة الماضية فى تحقيق نتائج مبيعات قوية تعكس ثقة العملاء والمستثمرين فى اسم أوريا ومشروعاتها، مشيرًا إلى أن الإقبال الكبير على وحدات الشركة جاء نتيجة لمعادلة فريدة تجمع بين الموقع المتميز، الجودة العالية، والالتزام فى التنفيذ والتسليم.

وأكد تامر فهمى – رئيس قطاع التسويق فى أوريا ديفيلوبمنتس – أن الشراكة مع Swiss Inn تمثل ترجمة حقيقية لقيمة العلامة التجارية لأوريا، التى تقوم على الابتكار والجودة والتجربة المتكاملة.

# «دله البركة» تتفق مع «بالم هيلز» على تطوير 97 فدان بشرق القاهرة

أعلنت شركة سملا وعلم الروم للتنمية العمرانية، التابعة لشركة دله البركة القابضة، عن توقيع اتفاقية مع شركة بالم هيلز للتعمير، إحدى أكبر الشركات فى مجال التطوير العقارى فى مصر، وذلك لتطوير أرض بمساحة ٩٧ فدان تقع فى شرق القاهرة بإجمالى مبيعات مستهدفة تبلغ ٣٠ مليار جنيه.

تمثل هذه الشراكة علامة فارقة فى مسيرة النمو للشركتين، حيث تهدفان من خلالها إلى تطوير مجتمع عمرانى متكامل متعدد الاستخدامات يلبى الطلب المتزايد على الوجهات السكنية عالية الجودة فى شرق القاهرة.

وصرح المهندس عبد العزيز يمانى الرئيس التنفيذى لشركة دله البركة القابضة: تعكس هذه الشراكة ثقتنا فى الاقتصاد المصرى وقطاعه العقاري، وكذلك فى شركة بالم هيلز كشريكٍ إستراتيجي، ونتطلع معًا إلى إنشاء وجهة حيوية تساهم فى إثراء المشهد العمرانى فى شرق القاهرة.

وتؤكد هذه الشراكة التزام مجموعة دله البركة وشركة بالم هيلز للتعمير بدعم النمو الاقتصادى والمساهمة فى مشاريع تطوير مستدامة فى مصر.

وتعد شركة دلة البركة إحدى مجموعات الأعمال الرائدة على مستوى المملكة العربية السعودية والشرق الأوسط، تتوزع استثماراتها فى مختلف الصناعات وقطاعات الأعمال وتشمل التطوير العقاري، الخدمات المالية والمصرفية، الرعاية الصحية، الأغذية والمشروبات، قطاع الترفيه والسياحة، وغيرها من القطاعات الاستراتيجية.

# «مول مصر» يعيد تعريف تجربة التسوق بإطلاق Spaces

أعلنت شركة ماجد الفطيم، الرائدة فى تطوير وإدارة مراكز التسوق والمدن المتكاملة ومنشآت التجزئة والترفيه فى منطقة الشرق الأوسط وإفريقيا وآسيا عن إطلاق Spaces ، أحدث مساحات العمل التابعة لشركة International Workplace Group (IWG)) تقع Spaces فى قلب مول مصر، وتوفر بيئة عمل عصرية ومرنة تجمع تحت سقف واحد رواد الأعمال، والطلاب، والمحترفين، والمبدعين، حيث تقدم مساحات مكتبية خاصة، وغرف اجتماعات، ومساحات عمل مشتركة تفاعلية مصممة لتمزج بين الإنتاجية، والراحة، وروح المجتمع، لتمنح الزوار تجربة عمل مبتكرة تجمع بين الإبداع والتعاون فى مكان واحد.

ويمثل هذا الإطلاق خطوة محورية فى مسيرة تحول مول مصر إلى وجهة متكاملة ٣٦٠ درجة، تتيح للزوار التسوق، وتناول الطعام، والترفيه، والعمل فى مكان واحد يجمع كل ما يحتاجونه تحت سقف واحد.

وتعد شركة (IWG) هى المزود الأكبر عالمياً لمساحات العمل المرن تحت علامات تجارية رائدة مثل Regus و Spaces، حيث يتسنى لعملائها استخدام تطبيق IWG للاستفادة من شبكتها الدولية المكونة من أكثر من ٤٠٠٠ المواقع الخاصة بها فى ١٢٠ دولة. يأتى هذا الافتتاح فى مول مصر ليضيف أول مركز لعلامة Spaces فى مصر، لتصل شبكة IWG إلى ٣٠ مركزاً فى مصر.

وقالت رشا عزب، رئيس قطاع مراكز التسوق لشركة ماجد الفطيم – مصر ولبنان: «يواصل مول مصر ترسيخ مكانته كوجهة بلا حدود تتطور باستمرار لتواكب تطلعات مجتمعنا، ومن تمكين الشباب ورواد الأعمال إلى خلق مساحات تلهم الإبداع والابتكار وتعزز التواصل، حيث يجسد هذا الإطلاق رؤيتنا فى بناء وجهات حيوية تمكن كل فرد من النمو، والتعلم، والازدهار.»

وأضافت: «من خلال هذه الشراكة الاستراتيجية، نجسد رؤية ماجد الفطيم فى تحقيق أسعد اللحظات لكل الناس، كل يوم، عبر التوسع فى تجارب جديدة تتجاوز مفهوم التجزئة التقليدي، وتثرى أسلوب الحياة اليومى لزوارنا. كما يعزز افتتاح Spaces مكانة مول مصر كوجهة رائدة توفر بيئات عمل مرنة وملهمة تلبى احتياجات رواد الأعمال، والطلاب، والمهنيين.»

# «المصرف المتحد» يرفع مبلغ التمويل العقارى إلى 5 مليارات جنيه

وقّعت مى عبد الحميد، الرئيس التنفيذى لصندوق الإسكان الاجتماعى ودعم التمويل العقاري، وطارق فايد، الرئيس التنفيذى والعضو المنتدب لبنك المصرف المتحد، بروتوكول تعاون مع بنك المصرف المتحد، حيث يهدف البروتوكول إلى تعزيز التعاون ما بين الطرفين فى مجال التمويل العقاري.

وأشارت الرئيس التنفيذى لصندوق الإسكان الاجتماعى ودعم التمويل العقارى إلى أن بنك المصرف المتحد يُعد من الشركاء المهمين لدى صندوق الإسكان الاجتماعى ودعم التمويل العقارى فى مجال التمويل العقاري، حيث تعود هذه الشراكة بالنفع على المواطنين منخفضى ومتوسطى الدخل الراغبين فى الحصول على وحدات سكنية ضمن الإعلانات المختلفة التى يطرحها الصندوق.

وأضافت أن بروتوكول التعاون الجديد يأتى امتدادًا لبروتوكول التعاون الموقع بين الطرفين بتاريخ ١ سبتمبر ٢٠٢٠، ويهدف إلى زيادة مبلغ التمويل ليصل إلى ٥ مليارات جنيه مصري، وهو ما يؤكد أهمية الشراكة ما بين الطرفين وعمقها.

وأوضح طارق فايد أن هذه البروتوكول يمثل ترجمة عملية لشعار المصرف المتحد «انطلق معنا»، حيث يفتح الباب أمام شريحة واسعة من المواطنين نحو تحقيق الاستقرار الأسرى والمعيشي؛ وذلك من خلال برامج تمويل عقارى ميسرة تتناسب مع ظروفهم، الأمر الذى يعزز من تحقيق العدالة الاجتماعية.

وأضاف الرئيس التنفيذى والعضو المنتدب لبنك المصرف المتحد أن محفظة التمويل العقارى بالمصرف المتحد قد تجاوزت ٣,٤ مليار جنيه وتخدم أكثر من ١٧,٥٠٠ عميل بمختلف أنحاء الجمهورية، مشيرًا إلى أن فروع المصرف المتحد الـ ٦٨ والمنتشرة بجميع أنحاء الجمهورية خاصة الصعيد والدلتا من خلال تيسير الإجراءات لعملاء الصندوق الاسكان الاجتماعى ودعم التمويل العقاري، وإيفاد فرق عمل متخصصة لهذه المحافظات، وكذا توفير خدمات رقمية للتسهيل على المواطنين طرق السداد.

وفى ختام مراسم توقيع بروتوكول التعاون، تم التأكيد على استمرار التعاون المشترك فيما بينهما فى مجال التمويل العقاري، وتعزيز التعاون الثنائى المستقبلى فى مجالات مختلفة، بما يعود بالنفع على المواطنين منخفضى ومتوسطى الدخل.

# التزكية تحسم التشكيل الجديد لغرفة التطوير العقارى باتحاد الصناعات

انتهت انتخابات غرفة التطوير العقارى باتحاد الصناعات المصرية بفوز ١٢ عضواً من المرشحين لمقاعد مجلس إدارة الغرفة بالتزكية للدورة الجديدة للغرفة ٢٠٢٥-٢٠٢٩ .

ويبلغ أعضاء الجمعية العمومية لغرفة التطوير العقارى ٢٤٠ عضواً ، وأكتمل النصاب القانونى لانعقاد الجمعية العمومية خلال الساعة الأولى من بدء التوقيع بالكشوف .

وينص قانون اتحاد الصناعات ولائحته التنفيذية على تقسيم شركات التطوير العقارى إلى ٣ فئات كبيرة ومتوسطة وصغيرة كما ينص القانون على انتخاب أربعة ممثلين عن كل فئة، على أن تقوم وزارة التجارة والصناعة بتعيين ثلاث أعضاء ليكتمل العدد القانونى لمجلس إدارة الغرفة، حيث يتم اجراء انتخابات داخلية لاختيار رئيس الغرفة والوكلاء وهيئة المكتب التنفيذية وممثل الغرفة لدى الاتحاد .

وتقدم نهائياً ١٢ عضواً للترشح بموجب ٤ أعضاء مرشحين لكل فئة من الفئات الثلاثة وهى فئة المنشآت الكبيرة وفئة المنشآت المتوسطة وفئة المنشآت الصغيرة .

وفاز ٤ مرشحين عن فئة المنشآت الكبيرة، وهم المهندس طارق شكرى ممثلا عن شركة عربية للتنمية، والمهندس عمرو سليمان ممثلا عن شركة ماونتن فيو ، والمهندس أمجد حسنين ممثلا عن شركة التعمير والإسكان العقارية ، والمهندس أشرف الحفناوى ممثلا عن شركة الحفناوى للمقاولات .

وعن فئة المنشآت المتوسطة فاز ٤ مرشحين وهم أمل عبد الواحد عن شركة القاهرة الجديدة للمبانى ، والمهندس محمد البستانى عن شركة البستانى ، وعمر الطيبى عن شركة الطيبى ، والمهندس أحمد أمين مسعود عن شركة معمار الاشراف .

وبالنسبة للمنشآت الصغيرة فاز ايضاً ٤ مرشحين وهم هانى العسال عن شركة بيزنس إنتيجريد سولوشنز، ووائل رمضان عن شركة سنترو، والمهندس عمرو دياب عن شركة عربية أوفيس، والمهندس محمد طاهر عن شركة إن بى سي.

وقال المهندس طارق شكرى ، أن غرفة التطوير العقارى أصبحت فى السنوات الماضية الكيان القانونى والممثل الوحيد للعاملين بالقطاع العقارى والكيان القادر على وضع حلول تسهم فى الحفاظ على حقوق كلا من الدولة والمطورين والعمل على تحقيق الاستراتيجية التنموية ودفع الاستثمار بالقطاع العقارى .

وأكد على ان الغرفة ستركز خلال الفترة المقبلة على وضع آليات لتنظيم القطاع العقارى بصورة أكبر وسيكون الهدف الرئيسى هو انشاء اتحاد المطورين العقاريين."

## 10 سنوات من الأعطال والانقطاعات تكشف هشاشتها..

# شبكة الإنترنت العالمية «أوهن البيوت»

**كتب: أسامة محمد**

فى عالم يتحرك بسرعة الضوء، لم يعد الإنترنت مجرد وسيلة ترفيه أو تواصل، بل صار العصب الذى يربط الاقتصاد العالمي، والمجتمعات، والحكومات، وحتى الحياة اليومية.

ومع ذلك أثبت العقد الأخير أن هذا العصب يمكن أن يُصاب بالشلل فى لحظة واحدة، وأن العالم المتصل أكثر هشاشة مما نتصور. وعلى امتداد هذا العقد المليء بالاضطرابات، تتكرر الخلاصة نفسها، أن الإنترنت الذى يوحّد العالم يمكن أن يشله خطأ واحد، والاعتماد على مزود أو مسار واحد هو مخاطرة تشبه وضع كل البنوك فى مبنى واحد ينتظر أول شرارة. سواء كان السبب خللًا برمجيًا، أو حريقًا، أو تلف كابل تحت البحر، تبقى النتيجة واحدة: انقطاع يوقف الحياة ويكشف هشاشة النظام الذى بُنى عليه العالم الحديث.

فمن أعطال السحابة فى فيرجينيا، إلى حريق سنترال رمسيس فى القاهرة، مرورًا بقطع الكابلات البحرية فى البحر الأحمر والبلطيق، بدت شبكة الإنترنت العالمية وكأنها جسدٌ ضخم ينبض بخطر دائم إذا تعطلت خلية واحدة، يختل توازن البقية.

فى ٢٠ أكتوبر ٢٠٢٥ عاش العالم لحظة شلل رقمى حين انهارت خدمات Amazon Web Services AWS فجأة فى خلال دقائق معدودة، توقفت آلاف المواقع والتطبيقات فى القارات الخمس، من "سناب شات" إلى "فورتنايت"، ومن الخدمات البنكية إلى الأنظمة التعليمية.

حيث أعلنت الشركة، أن هناك خللاً فى نظام ترجمة أسماء النطاقات (DNS) فى مركز بياناتها بفيرجينيا، لكن أثرها كان عالميًا، إذ بدت الشبكة بأكملها وكأنها تُدار من زرٍّ واحد. انكشاف هذا الاعتماد المفرط على مزودٍ واحد جعل الخبراء يحذرون من "احتكار رقمي" قد يهدد الأمن السيبرانى العالمي.

ولم يكد الغبار الرقمى يهدأ حتى كشفت الأشهر التى سبقت ذلك عن سلسلة حوادث أكثر تنوعًا. ففى يوليو ٢٠٢٥، تعطلت شبكة الإنترنت الفضائية "ستارلينك" التابعة لشركة "سبيس إكس" على نطاق عالمي، بعدما تسبب خطأ برمجى فى المحطات الأرضية فى قطع الاتصال لعدة ساعات عن عشرات الآلاف من المستخدمين حول العالم. المفارقة أن الخدمة نفسها وُعدت بأنها بديل أكثر استقرارًا للإنترنت الأرضي، لتؤكد التجربة أن حتى الاتصالات عبر الأقمار الصناعية لا تخلو من نقاط ضعف بشرية وتقنية.

## أبرزها أعطال السحابة فى فيرجينيا وقطع كابلات البحر الأحمر وأزمة استراليا

وفى الشهر نفسه، وتحديدًا فى ٧ يوليو، شهدت القاهرة واحدة من أخطر أزماتها الرقمية بعد اندلاع حريق ضخم فى مبنى سنترال رمسيس، المركز العصبى للاتصالات فى مصر. حيث التهمت ألسنة اللهب غرف الخوادم وكابلات الألياف، فاختفت إشارات الهاتف والإنترنت فى مناطق واسعة من البلاد، وتراجعت حركة الشبكة إلى نحو ٦٠٪ من مستواها المعتاد. توقفت البنوك، وتعطلت معاملات البورصة، وتحوّل العالم الرقمى فى مصر إلى صمت مفاجئ. كان الحريق تذكيرًا مؤلمًا بأن الكارثة قد تبدأ بشرارة كهربائية واحدة داخل غرفة سيرفرات، لكنها قادرة على إغراق أمة كاملة فى العزلة.

ثم جاءت حادثة البحر الأحمر فى سبتمبر ٢٠٢٥ لتضيف بعدًا جغرافيًا للأزمة. فقد أُعلن عن تلف عدة كابلات بحرية تمر بين آسيا وأفريقيا وأوروبا، مما أدى إلى اضطرابات حادة فى الإنترنت فى الشرق الأوسط وأجزاء من القارة الأفريقية. خلال ساعات، بدأت مؤشرات جودة الاتصال تتراجع، وتعطلت مراكز بيانات وشركات اتصالات كبرى. ومع أن الحادث لم يكن الأول من نوعه، إلا أنه كشف مجددًا عن أهمية هذه الكابلات التى تشكّل ما يشبه «شرايين العالم الرقمية»، والتى تمر معظمها عبر مناطق مضطربة سياسيًا، لتصبح البنية التحتية للإنترنت جزءًا من معادلة الأمن الدولي.

العام ٢٠٢٤ لم يكن أفضل حالًا، إذ شهدت القارة الأفريقية واحدة من أوسع الانقطاعات فى تاريخها عندما تعطلت الكابلات البحرية "WACS" و"ACE"، فتأثرت ثلاثة عشر بلدًا من نيجيريا إلى ساحل العاج. توقفت الشركات، وتعطلت المعاملات، وعاشت دول بأكملها على الإنترنت الهاتفى البطيء كخيار وحيد. وفى نفس العام تقريبًا، شهدت منطقة بحر البلطيق حادثًا غامضًا بعد اكتشاف تلف فى كابلات الاتصالات بين فنلندا وإستونيا، وسط حديث عن احتمال تخريبٍ متعمّد، مما أثار توترات سياسية حول "حربِ الكابلات" الخفية التى قد تحدد مستقبل الاتصالات العالمية.

أما فى نوفمبر ٢٠٢٣، فقد استيقظت أستراليا على واحدة من أكبر أزماتها الرقمية عندما انهارت شبكة Optus بالكامل. أكثر من عشرة ملايين شخص وجدوا أنفسهم بلا إنترنت أو اتصال أو حتى قدرة على الاتصال بالطوارئ. المشهد كان أقرب إلى توقف الحياة، إذ شُلّت أنظمة القطارات، والبنوك، والدفع الإلكتروني. بعد التحقيقات، تبين أن السبب كان تحديثًا برمجيًا خاطئًا تسبب فى انهيار نظام توجيه البيانات (BGP). ومع أن العطل لم يستمر سوى ١٢ ساعة، إلا أن أثره كان كافيًا ليعيد النقاش حول مركزية الشبكات الوطنية وغياب البدائل الاحتياطية.

وفى عام ٢٠٢٢، عاشت كندا تجربة مشابهة حين توقفت شبكة Rogers عن العمل لأكثر من ١٥ ساعة، متسببة فى تعطيل شامل للخدمات البنكية، والدفع الإلكتروني، وخطوط الطوارئ. اعتُبر الحادث "أزمة وطنية"، ودفع الحكومة إلى إصدار توصيات بتفكيك الاعتماد على مزود واحد للاتصالات. فى تلك اللحظة، أدرك الكنديون أن فقدان الاتصال لا يقل خطرًا عن انقطاع الكهرباء أو الماء.

وقبل ذلك بعام، فى أكتوبر ٢٠٢١، اختفى العالم الافتراضى بكل ما فيه حين توقفت تطبيقات فيسبوك وإنستغرام وواتساب عن العمل بشكل مفاجئ لست ساعات. السبب كان خطأ بشريًا أثناء تحديث أنظمة التوجيه، لكنه كان كافيًا لإغراق مليارات المستخدمين فى صمت رقمي. الناس لجأوا إلى تويتر وتلغرام كمنفى مؤقت، فيما خسرت "ميتا" نحو سبعة مليارات دولار من قيمتها السوقية خلال ساعات قليلة. وفى يونيو من العام نفسه، أدّى خلل برمجى فى شركة "فاستلي" المسؤولة عن توزيع المحتوى إلى توقف مواقع عالمية كبرى لبضع ساعات، فى مشهد كشف هشاشة البنية التى تحمل الإنترنت نفسه.

عام ٢٠٢٠ لم يمر دون علامة فارقة؛ ففى أغسطس، تعطلت شبكة "CenturyLink" الأميركية، وهى أحد أعمدة الإنترنت العالمي، ما أدى إلى تباطؤ كبير فى حركة البيانات بنسبة تجاوزت ١٠٪ على مستوى العالم. كان ذلك الإنذار الأول من نوعه بأن خللاً محليًا فى مزود رئيسى يمكن أن يُحدث أثرًا متسلسلًا فى نصف الكوكب.

٢٠١٩ تسبب ازدحام فى شبكة "Google Cloud" فى توقف خدمات مثل YouTube وGmail لساعات طويلة، تبعه فى عام ٢٠١٦ هجوم "Mirai" الإلكترونى الذى استهدف شركة "Dyn" المسؤولة عن إدارة أسماء النطاقات (DNS)، فانهارت مواقع مثل Twitter وNetflix وGitHub فى واحدة من أضخم الهجمات السيبرانية التى عرفها العالم.

## برعاية وزارة الاتصالات..

# النسخة 29 من Cairo ICT تفتح آفاقاً جديدة لصناعة التكنولوجيا فى مصر والمنطقة

**كتب: أسامة محمد**

تحت رعاية وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، تنطلق فعاليات النسخة التاسعة والعشرين من معرض ومؤتمر القاهرة الدولى للتكنولوجيا "Cairo ICT ٢٠٢٥" خلال الفترة من ١٦ إلى ١٩ نوفمبر ٢٠٢٥، وذلك بمركز مصر للمعارض الدولية فى القاهرة الجديدة.

ويُعد Cairo ICT من أبرز الأحداث السنوية المتخصصة فى مجالات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات على مستوى الشرق الأوسط وأفريقيا، حيث يمثل منصة رائدة تجمع بين الوزارات والهيئات الحكومية والشركات المحلية والدولية وقادة ورواد صناعة التكنولوجيا من مختلف أنحاء العالم.

ويهدف المعرض هذا العام إلى استعراض أحدث الابتكارات والحلول الرقمية، وتسليط الضوء على جهود الدولة المصرية فى التحول الرقمى وبناء اقتصاد قائم على المعرفة، بما يعزز من مكانة مصر كمركز إقليمى لصناعة التكنولوجيا والاتصالات.

ويشهد الحدث سلسلة من المؤتمرات والجلسات الحوارية التى يشارك فيها نخبة من المسؤولين والخبراء والمتخصصين لمناقشة مستقبل التقنيات الحديثة فى مختلف القطاعات، إلى جانب عروض توضيحية وتفاعلية لأحدث المنتجات والخدمات التكنولوجية.

وتحت شعار "إمكانيات لا متناهية.. إعادة كتابة قصة الغد (Infinite Possibilities: Rewriting Tomorrow's Story)"، وبمشاركة أكثر من ٥٠٠ شركة عارضة، يستعد Cairo ICT لنسخة هى الأضخم فى تاريخه، حيث يعتبر الحدث منصة واحدة شاملة وعملاقة ينطلق تحت مظلتها بالتوازى ٦ فعاليات متنوعة على رأسها النسخة الـ ١٢ من المؤتمر والمعرض الدولى للمدفوعات الرقمية والشمول المالى PAFIX، والنسخة الثانية من مؤتمر ومعرض الذكاء الاصطناعى ومراكز البيانات والحوسبة السحابية AIDC، بالإضافة إلى معرض Connecta المتخصص فى الألعاب الإلكترونية والأجهزة الذكية والتكنولوجيا الترفيهية، وملتقى الإبداع وساحة الابتكار Innovation Arena، وحدث Cyber Zone التنافسى المبتكر فى مجالات الأمن السيبراني، ومنتدى Shennovates المخصص لدعم وتشجيع الفتيات والشابات بمجالات الابتكار.

وفى إطار استعراض آفاق التحول الرقمى اللامتناهية، تشارك وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات فى Cairo ICT ٢٥ من خلال جناح يضم أبرز الهيئات التابعة لها، وعلى رأسها هيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات ITIDA، والجهاز القومى لتنظيم الاتصالات NTRA.

وباعتباره الوجهة الأمثل للشغوفين بالتكنولوجيا فى جميع المجالات والتخصصات، وفى إطار دوره كمنصة إقليمية ودولية رائدة لاستكشاف الابتكارات الجديدة، يشهد Cairo ICT لهذا العام جلسات نقاشية ثرية، وعروض تطبيقية مباشرة، لتسليط الضوء على مجالات الذكاء الاصطناعي، وإنترنت الأشياء وتقنيات الجيل الخامس ، والأمن السيبراني، و البنية التحتية الذكية وحلول المدن الذكية، والرعاية الصحية الرقمية، وتكنولوجيا التعليم والتعلّم الرقمي، وحلول الحوسبة السحابية ومراكز البيانات، والتكنولوجيا المالية والمدفوعات الرقمية، والتقنيات الخضراء وابتكارات الاستدامة.

# مصر تسيطر على جوائز «المنتدى الأفروأسيوى للابتكار والتكنولوجيا»

حققت الفرق المصرية المشاركة فى المنتدى الأفروأسيوى للابتكار والتكنولوجيا (AAFFIAT) إنجازًا استثنائيًا بحصولها على ٦٨ جائزة فى المراكز الثلاثة الأولى، من بينها ١٩ جائزة للمركز الأول، إلى جانب اختيار مصر لاستضافة فعاليات المنتدى لعام ٢٠٢٦ بمحافظة أسوان بعد منافسة قوية مع تركيا. يأتى هذا الإنجاز تتويجًا لجهود المعهد القومى للاتصالات (NTI) التابع لوزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات فى إعداد وتأهيل الفرق المصرية المشاركة فى النهائيات الدولية لمسابقات المنتدى.

واستضافت فعاليات المنتدى هذا العام جامعة مالايا بالعاصمة الماليزية كوالالمبور خلال الفترة من ١٧ إلى ١٩ أكتوبر الجارى، بمشاركة ٤١٩ متسابقًا من ١٢ دولة هي: مصر، وماليزيا، وإندونيسيا، والسعودية، والأردن، وفلسطين، وليبيا، وتايلاند، وسوريا، والسودان، وتونس، وتركيا.

وضم الوفد المصرى ١٦٩ متسابقًا تراوحت أعمارهم بين ٦ و٢٢ عامًا، يمثلون ١٢ محافظة هي: القاهرة، والجيزة، والإسكندرية، والبحيرة، ودمياط، وبورسعيد، والغربية، والمنوفية، وبنى سويف، وأسيوط، وقنا، والأقصر، وكفر الشيخ.

وأكد الدكتور عمرو طلعت وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، أن هذا الإنجاز يعكس ثمرة رؤية الدولة لبناء الإنسان المصرى وتمكين الشباب من أدوات العصر الرقمى، مشيرًا إلى أن تفوق الفرق المصرية فى المحافل الدولية يجسد نجاح استراتيجية وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات فى اكتشاف الموهوبين ورعاية المبدعين فى مجالات التكنولوجيا المتقدمة.

وأشاد الدكتور عمرو طلعت بالتعاون المثمر بين المعهد القومى للاتصالات والشركة المصرية للاتصالات WE باعتباره نموذجًا ناجحًا للتكامل بين مؤسسات الدولة وشركات قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات لدعم الابتكار وريادة الأعمال؛ موضحًا أن هذا الانجاز يعزز الجهود المبذولة لبناء منظومة وطنية للابتكار تضع مصر فى موقع الريادة فى مجالات التكنولوجيا المتقدمة والذكاء الاصطناعى والتحول الرقمى.

واختُتمت فعاليات المنتدى بإعلان مصر الدولة المضيفة للنسخة القادمة من المنتدى لعام ٢٠٢٦، والتى من المنتظر أن تستضيفها محافظة أسوان لتصبح ملتقى عالميًا يحتضن الإبداع ويجمع عبق التاريخ بروح الابتكار، تأكيدًا على ريادة مصر الإقليمية فى مجالات الابتكار وريادة الأعمال، وترسيخًا لمكانتها كبيئة مواتية لاحتضان العقول المبدعة القادرة على صناعة مستقبل رقمى مستدام.

## «اورنج مصر» راعيًا رسميًا لبطولة

# NEWGIZA Premier Padel 2025

أعلنت اورنج مصر عن شراكتها للعام الثالث على التوالى مع نادى نيو جيزة الرياضى بصفتها الراعى الرسمى لبطولة البادل العالمية NEWGIZA Premier Padel ٢٠٢٥، التى تُقام خلال الفترة من ٢٧ أكتوبر إلى ١ نوفمبر بمشاركة أفضل ١٠٠ لاعب ولاعبة فى العالم، وذلك تحت رعاية وزارة الشباب والرياضة ومعالى الوزير الدكتور أشرف صبحي.

وتجسّد هذه الشراكة الرؤية المشتركة بين اورنج مصر ونادى نيو جيزة الرياضى لتعزيز نمو رياضة البادل فى مصر، والارتقاء بمعايير تنظيم البطولات الرياضية الاحترافية على مستوى المنطقة.

كما تؤكد رعاية اورنج للبطولة حرصها على دعم قطاع الرياضة المصرى وتعزيز مكانة مصر كمستضيف للأحداث الرياضية الكبرى، إيمانًا بدور الرياضة فى الإلهام والتواصل وتعزيز روح الفريق، إضافةً إلى دعم المواهب الرياضية وتشجيع أنماط الحياة الصحية وصناعة تجارب رياضية متميزة تجمع بين اللاعبين والجماهير على حد سواء.

وأكدت مها ناجي، نائب الرئيس التنفيذى لقطاع العلاقات العامة والإعلام والاتصال المؤسسى بشركة اورنج مصر، أن بطولة NEWGIZA Premier Padel من أبرز بطولات البادل عالمياً، وتأتى ضمن التزام اورنج بدعم الرياضة وتمكين الشباب، وأوضحت أن الرياضة جزء من هوية اورنج وتعكس قيمها فى الطاقة، والتواصل، والعمل الجماعي، مؤكدة على مواصلة الاستثمار فى الرياضة لدعم المواهب وبناء مستقبل أفضل.

وأعرب المهندس خالد الشواربي، الرئيس التنفيذى لنادى نيوجيزة الرياضي، عن سعادته بهذه الشراكة قائلاً: "نرحّب بانضمام اورنج مصر إلى رعاة بطولة NEWGIZA Premier Padel ٢٠٢٥، ونعتبرها إضافة قيّمة تُعزز من مكانة البطولة وتدعم نجاحها. إن مثل هذه الشراكات تمثل ركيزة أساسية فى تطوير الرياضة بمصر، ونحن على ثقة بأن البطولة هذا العام ستقدّم تجربة عالمية المستوى تعكس صورة مشرفة للرياضة المصرية."

## تعاون غير مسبوق بين مؤسسات الدولة والقطاع الخاص..

# مصر تسطر تاريخًا جديدًا على جدران «المتحف المصرى الكبير»





**كتبت: هايدى أشرف**

بعد صمت طويل امتد لسنوات، تستعد مصر لأن تحكى للعالم قصتها من جديد، لا عبر الكتب أو الشاشات، بل من قلب التاريخ نفسه، تستعد للحدث الذى يترقبه الجميع الحدث الذى لا يُعد مجرد افتتاح لمتحف، بل توثيق عالمى لتاريخ مصر واستعادة لحقها فى سرد روايتها الحضارية بنفسها.

يقف المتحف شامخًا عند سفح الأهرامات، محتضنًا أكثر من مائة ألف قطعة أثرية، تُجسّد فصولًا من المجد الإنسانى الممتد من فجر التاريخ إلى العصر الحديث، فى عرضٍ متحفيٍّ متطور يمزج بين التكنولوجيا وروح الحضارة المصرية الخالدة

فى الأول من نوفمبر المقبل، تفتح مصر أبوابها لحدثٍ عالمى استثنائي، هو افتتاح المتحف المصرى الكبير، فى احتفالية تمتد لثلاثة أيام متتالية، بمشاركة عدد من رؤساء الدول والشخصيات العامة والدولية البارزة، ليشهد العالم عودة مصر إلى صدارة المشهد الحضارى كما كانت منذ آلاف السنين.

تكمن أهمية افتتاح المتحف المصرى الكبير فى كونه حدثًا سياسيًا واقتصاديًا وثقافيًا شاملًا، يجمع بين رمزية الماضى وطموح الحاضر، فمن الناحية السياسية، يعكس المشروع قدرة الدولة المصرية على تنفيذ إنجازات كبرى تؤكد استقرارها وريادتها الإقليمية والعالمية، ومن الناحية الاقتصادية، يُحدث طفرة غير مسبوقة فى السياحة الثقافية ويجذب استثمارات ضخمة تضع مصر فى موقع متقدم على خريطة التراث العالمي.

ومن الناحية الثقافية، يكرّس المتحف دور مصر كمنارة حضارية تُعيد تعريف علاقتها بتاريخها وتقدمه برؤية معاصرة تواكب العالم.

ويقف وراء هذا المشروع العملاق تعاون غير مسبوق بين مؤسسات الدولة والقطاع الخاص، فى شراكة تمزج بين الدقة الهندسية والرؤية الثقافية، فقد أشرفت الهيئة الهندسية للقوات المسلحة على تنفيذ المشروع، بمشاركة عدد من الشركات الوطنية الكبرى، من بينها حسن علام للإنشاءات، والمقاولون العرب، وأوراسكوم للإنشاءات، بينما ساهمت شركات مثل حديد عز ومنصور فى توفير الدعم اللوجستى ومواد البناء.

كما شاركت الوكالة اليابانية للتعاون الدولى (JICA) فى تمويل وتنفيذ الأعمال الفنية والتقنية، إلى جانب دعم دولى من عدد من المؤسسات الثقافية العالمية.

لكن فى عمق هذا المشهد المهيب، تبرز دعوة غير مباشرة إلى إعادة النظر فى طريقة تدريس التاريخ للأجيال الجديدة، فبينما تتجه أنظار العالم إلى المتحف الكبير، تبدو الحاجة ملحّة لأن يتحول التاريخ فى مدارسنا إلى تجربة تُعاش، لا مادة تُحفظ، فالحضارة ليست نصًا فى كتاب، بل وعيًا يُبنى داخل كل طالب يرى فى أجداده نموذجًا وقدوة.

قال الدكتور محمد إسماعيل، الأمين العام للمجلس الأعلى للآثار، إن المتحف المصرى الكبير لا يُعد مجرد مبنى يضم آثارًا، بل يمثل وثيقة حية تسرد تطور الحضارة المصرية منذ فجر التاريخ، مؤكدًا أنه سيكون منصة تعليمية وثقافية للأجيال القادمة.

وأوضح إسماعيل، أن المشروع هو ثمرة سنوات طويلة من العمل والتعاون الدولي، مشيرًا إلى أن افتتاح المتحف يمثل لحظة تاريخية ينتظرها العالم بأسره، لأنها لا تخص مصر وحدها بل تمثل إنجازًا للإنسانية جمعاء، مضيفًا أن المتحف يحمل رسالة حضارية تعكس قدرة مصر على إعادة تقديم تراثها بروح معاصرة تُلهم المستقبل.

وأشار الأمين العام إلى أن وزارة السياحة والآثار تعمل على تحويل المتحف إلى مركز تفاعلى للتعلم، يربط الطلاب بتاريخ بلادهم من خلال أنشطة تعليمية حية تعزز الانتماء والوعى الوطني.

واختتم إسماعيل حديثه بالإشارة إلى أن الافتتاح المنتظر سيشهد حضور قادة وزعماء دول، وممثلين عن اليونسكو والمتاحف العالمية الكبرى، إلى جانب شخصيات ثقافية وفنية بارزة من مختلف أنحاء العالم، وسط تغطية إعلامية غير مسبوقة.


AL BORSAGIA

Your Weekly Financial English Newspaper

8

NO.376

2025-10-26

www.alborsagia.news

https://www.facebook.com/alborsagia


## كاميرا ترصد حياة المصريين..

# «دراما 2025» تعود إلى «المدرسة الواقعية»

**كتبت: ليلى أنور**

عام ٢٠٢٥ لم يكن مجرد موسم فنى عادي، بل عامًا حمل ملامح الواقع على الشاشة، حيث اقتربت الكاميرا أكثر من تفاصيل الحياة اليومية للمصريين، فمزجت بين الخيال والصدق، وبين الدراما الإنسانية والتشويق الاجتماعي.

فى هذا العام، لم يكتفِ صناع الفن بسرد القصص، بل أعادوا تقديمها بروح واقعية تمس المشاهد وتُعبّر عن قضاياه المُعاصرة، لتولد أعمالٌ تحمل رسائل مؤثرة وتترك بصمة حقيقية فى ذاكرة الجمهور.

ومن بين هذا الزخم الإبداعي، برزت مجموعة من الأعمال الدرامية والسينمائية التى استطاعت أن تفرض حضورها خارج السباق الرمضاني، محققة نسب مشاهدة مرتفعة وإشادات نقدية واسعة.

فى رصدها لحصاد الدراما المصرية لعام ٢٠٢٥، تسلط «البورصجية» الضوء على مجموعة من الأعمال البارزة التى عُرضت خارج الموسم الرمضاني، من بينها:

**«ورد وشوكولاتة»**

مسلسل اجتماعى مستوحى من قصة حقيقية، يتكوّن من ١٠ حلقات فقط، من بطولة محمد فراج، زينة، ومريم الخشت، تأليف محمد رجاء وإخراج ماندو العدل، ومن المقرر عرضه على منصة «يانغو بلاي» فى ٣٠ أكتوبر الجاري.

العمل يقدم تجربة مختلفة تمزج بين الرومانسية والدراما الواقعية فى قالب قصير مكثّف.

« لعدم كفاية الأدلة»

ينتمى إلى نوعية دراما الجريمة والإثارة، إذ يتناول خمس قضايا حقيقية آثارت الجدل ولم تُحسم قضائيًا بسبب نقص الأدلة.

المسلسل من ١٥ حلقة، تأليف شادى أسعد وإبراهيم ربيع، وإخراج أحمد حس، ويقدّم معالجة إنسانية للقانون والعدالة فى مواجهة الغموض.

**« ٢٢٠ يومًا »**

قصة حب تواجه اختبار المرض والموت، تجمع بين كريم فهمى وصبا مبارك، من تأليف محمود زهران، وإخراج كريم العدل.

يروى المسلسل مأساة زوجين يعيشان تجربة قاسية عندما يصاب الزوج بورم خبيث، بينما تكتشف زوجته حملها، فى صراع يجمع الألم بالأمل.

**« إقامة جبرية»**

دراما من ١٠ حلقات، تدور حول مجموعة أشخاص يجدون أنفسهم محتجزين فى مكان واحد وسط ظروف غامضة.

بطولة هنا الزاهد، محمد الشرنوبي، صابرين، محمود البزاوي، إخراج أحمد سمير فرج، وتأليف أحمد عادل.

العمل يغوص فى أعماق النفس البشرية، ويطرح أسئلة حول الثقة والخيانة والنجاة.

**« ابن النادي»**

يقدّم المسلسل رؤية ساخرة للحياة الرياضية والاجتماعية داخل نادٍ شعبى يرثه شاب بسيط يجد نفسه فى مواجهة سلسلة من المواقف الكوميدية.

بطولة أحمد فهمي، آية سماحة، سيد رجب، محمد لطفي، تأليف مهاب طارق، إخراج كريم سعد، إنتاج طارق الجنايني.

**« فات الميعاد »**

عمل درامى اجتماعى من ٣٠ حلقة، يبدأ بطلب طلاق بسيط يتحول إلى دوامة من الصراعات والعواطف المتشابكة.

بطولة أسماء أبو اليزيد، أحمد مجدي، محمد على رزق، هاجر عفيفي، تأليف عاطف ناشد وإسلام أدهم وناصر عبد الحميد، إخراج سعد هنداوي.

العمل يسلّط الضوء على العلاقات الإنسانية فى لحظات الانكسار والقوة.

أما عن أعمال السينما المصرية لعام ٢٠٢٥، والتى جمعت بين الرعب والتشويق والدراما الإنسانية، فتمثلت فى:

**« سفاح التجمع»**

فيلم إثارة وغموض يضم أحمد الفيشاوي، صابرين، سنتيا خليفة، مريم الجندي، وانتصار، من تأليف وإخراج محمد صلاح العزب، ويقدّم تجربة نفسية مشوّقة.

**« فرقة الموت»**

ينقلنا الفيلم إلى صعيد مصر فى أربعينيات القرن الماضي، حيث تدور أحداثه فى أجواء من المؤامرات والمواجهات.

بطولة أحمد عز، منة شلبي، وآسر ياسين، تأليف صلاح الجهيني، وإخراج أحمد علاء.

**« هيروشيما»**

أحدث مشاريع أحمد السقا السينمائية، من تأليف أيمن بهجت قمر، وإخراج أحمد نادر جلال.

فيلم أكشن وغموض يناقش تأثير التكنولوجيا السلبية على العلاقات الإنسانية وخطورة «الفضيحة الرقمية»، بمشاركة دياب، ياسمين رئيس، حنان مطاوع، أحمد رزق، عمرو عبد الجليل، وناهد السباعي.

**« الديب»**

يستعد أحمد السقا أيضًا لتصوير فيلمه الجديد «الديب»، تأليف هانى سرحان، وإخراج محمد سلامة، وتدور أحداثه فى إطار بوليسى مشوّق، ضمن خطة السقا للعودة القوية إلى السينما.

**« ريستارت»**

فيلم اجتماعى ساخر يجمع تامر حسنى وهنا الزاهد فى قصة عن شاب بسيط يسعى للزواج من مؤثرة رقمية، لتتحول رحلتهما إلى سلسلة من المواقف المضحكة.

الفيلم من تأليف أيمن بهجت قمر، وإخراج سارة وفيق، ويشارك فيه باسم سمرة، محمد ثروت، عصام السقا، ميمى جمال، ورانيا منصور، مع ظهور خاص لإلهام شاهين ومحمد رجب وشيماء سيف وميدو.

## بعد 6 أشهر من التصعيد..

# الاقتصاد العالمى ينفض غبار الحرب التجارية

**كتبت: دعاء سيد**

رغم الغيوم الداكنة التى خيّمت على المشهد الاقتصادى العالمى بسبب تصاعد التوترات التجارية بين الولايات المتحدة والصين، فإن الاقتصاد العالمى يثبت مرةً أخرى أنه لا يستسلم بسهولة للعواصف.

فبينما توقّع الخبراء ركودًا يضرب الأسواق ويُربك حركة التجارة، جاءت النتائج عكس كل التقديرات، لتكشف عن اقتصادٍ عالميٍّ أكثر صلابة وقدرة على التكيّف مما ظنه الجميع.

فمنذ نحو ستة أشهر، ومع إعلان الرئيس الأمريكي، دونالد ترامب إطلاق حربٍ تجارية وُصفت بأنها الأشد منذ عقود، استعد المُستثمرون والشركات لركود اقتصادى وشيك، إلا أن التطورات الأخيرة أثبتت أن الاقتصاد العالمى ما زال يسير بثقة على طريق النمو وعاد النشاط الاقتصادى ليلامس مستويات ما قبل الأزمة، مدعومًا بثقة المستثمرين وتوسّع الإنتاج وارتفاع مؤشرات النمو فى كبرى الاقتصادات.

وكشف تقرير حديث لمجلة «إيكونوميست» البريطانية، أن مؤشرات النشاط الاقتصادى العالمى استعادت مستوياتها التى سبقت اندلاع الحرب التجارية، بعد فترة من التباطؤ المحدود خلال الفترة الماضية.

وقالت المجلة إن مؤشر النشاط الحالى أظهر تعافياً قوياً، بينما صعد مؤشر «جيه. بي. مورجان» لمديرى المشتريات إلى أعلى مستوى له منذ ١٤ شهراً.

كما قدّر بنك الاحتياطى الفيدرالى فى أتلانتا نمو الناتج المحلى الإجمالى الأمريكى بنسبة ٣,٩٪ خلال الربع الثالث من العام الجاري، فى وقت تشهد فيه معظم اقتصادات منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية توسعاً مستقراً، باستثناء فنلندا التى دخلت فى ركود محدود.

وأشارت المجلة إلى أن هذا الأداء القوى يرتبط جزئياً بتراجع حدة الرسوم الجمركية التى فرضتها إدارة ترامب، إذ انخفضت من مستويات كانت قد تصل إلى ٢٨٪ إلى نحو ١٠٪ فقط، إلى جانب الدور المهم الذى لعبته السياسات المالية التوسعية، خصوصاً فى الولايات المتحدة، فى دعم الطلب العالمي.

وبالرغم من استمرار الحذر بين المستثمرين خشية القرارات التى قد تعيد إشعال التوتر التجارى أو تقلص الإنفاق العام، فإن أسواق الأسهم العالمية عكست حالة من الثقة، حيث ارتفع مؤشر «إم إس سى آي» إلى مستويات قياسية، مدفوعاً بنمو أرباح الشركات بنسبة ٧٪ على أساس سنوى خلال الربع الثاني، وهو معدل يفوق المتوسط التاريخي.

وحققت القطاعات الدورية، مثل السيارات والمعدات الصناعية، أداءًا أفضل من القطاعات الدفاعية التى تقدم منتجات أساسية للمستهلكين، أما المخاوف المتعلقة بالاعتماد المفرط على استثمارات الذكاء الاصطناعي، فقد تراجعت بشكل ملحوظ.

وأوضحت «الإيكونوميست»، أن نحو ثلثى الاستثمارات فى المعدات ومعالجات المعلومات لا ترتبط مباشرة بتقنيات الذكاء الاصطناعي، كما لم تُظهر الاقتصادات خارج الولايات المتحدة مؤشرات على اعتماد مفرط على هذا القطاع لتحقيق النمو.

وبينما لا تزال ثقة المستهلكين أقل من مستويات ما قبل جائحة فيروس «كورونا»، ظلت مؤشرات الطلب والإنفاق متماسكة.

وخلص التقرير إلى أن الاقتصاد العالمي، بعد ستة أشهر من اندلاع الحرب التجارية، أثبت أنه أكثر مرونة مما كان متوقعاً، قادراً على التكيف مع الاضطرابات، ومستمراً فى تحقيق نمو ثابت رغم العواصف الجيوسياسية والاقتصادية.